



الجلسة العامة ٣

الاثنين، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين وتنفيذ إعلان الالتزام
بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

معروض على الجمعية العامة تقرير الأمين العام
المعنون "التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس
نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب
(الإيدز)"، الذي جرى تعميمه في الوثيقة A/58/184.

ومن دواعي الارتياح الشديد مشاركة هذا العدد
الكبير من رؤساء الدول والحكومات في هذه الجلسة العامة
الرفيعة المستوى للجمعية العامة في موضوع نقص المناعة
البشرية/الإيدز. فأشكرهم كما أشكر الممثلين الآخرين على
المستوى الوزاري على ما يوفرونه من قيادة بحضورهم اليوم.
وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لهم جميعا على مشاركتهم.

اجتمعنا آخر مرة في الدورة الاستثنائية السادسة
والعشرين للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لنقيّم مأساة تفاقم
وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعهدنا باتخاذ إجراءات
شاملة ومنهجية في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة
البشرية/الإيدز. ومن ثم فإن هذه الجلسة العامة الرفيعة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٤٧ من جدول الأعمال

متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة
والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة
البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

الجلسات العامة الرفيعة المستوى المكرسة لمتابعة
نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة
والعشرين وتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس
نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة
المكتسب (الإيدز)

تقرير الأمين العام (A/58/184)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تبدأ الجمعية
العامة، بموجب البند ٤٧ من جدول الأعمال، وعملا
بالقرارات ٢٩٩/٥٧، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٢، و ٣٠٨/٥٧، المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣،
اجتماعاتها العامة الرفيعة المستوى المكرسة لمتابعة نتائج

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



تؤثر تقريباً على جميع أوجه النشاط البشري. ولا بد من أن تسير المساهمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جنباً إلى جنب مع السياسات التي تتصدى للفقير والتنمية الاجتماعية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والتلاحم الاجتماعي. هذا هو الاتجاه الذي يجب أن نواصل السير فيه.

وثمة بوادر على أننا نحرز شيئاً من التقدم في تنفيذ التعهدات الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفي إعلان الألفية. ويؤكد الأمين العام أيضاً في تقريره المعنون "التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" أن بعض التقدم قد أُحرز، سواء فيما يتعلق بالعمل الجاري أو بتخصيص الموارد. هذا هو الجانب الحسن من الأنباء. ومن دواعي الأسف أنه لا بد من أن يذكر إلى جانبه وجود عجز في موارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وسوف يتحقق مزيد من التقدم إن أصغينا لتحذير الأمين العام من أن استمرار أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يستوجب "عملية حشد للموارد لم يسبق لها مثيل" (A/58/184، الفقرة ٥٠).

وكثير من الخطوات الهامة التي نقطعها تعزى إلى العمل الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة المشترك. فقد برهن البرنامج والوكالات التي تشترك في رعايته بوصفه يتصدر الجهات الداعية للعمل العالمي لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أنها شريكة هامة للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ونشيد بالعمل الذي تقوم به هذه الجهات ونحثها على مواصلة تقديم إسهامها الحاسم. ولكن الحكومات في نهاية المطاف هي المسؤولة عن توفير القيادة والرؤية اللازمتين لمواجهة هذه الأزمة في بلدانها وعن التعاون في مكافحة نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي.

المستوى تتعلق بصفة رئيسية بمدى نجاحنا في الوفاء بالالتزامات المقطوعة حتى عام ٢٠٠٣، وبما إذا كنا نسير في الاتجاه المؤدي للوفاء بهذه الالتزامات في عام ٢٠٠٥. وهي تتعلق أيضاً بتنفيذ الالتزامات التي قطعت في إعلان الألفية بوقف انتشار هذا المرض والبدء في عملية عكس مساره بحلول عام ٢٠١٥.

وما لم نف بالالتزاماتنا فلن نخفض الأعداد من قبيل الـ ٤٢ مليوناً من الناس المقدر لهم أن يصابوا بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نطاق العالم، ونصفهم من النساء البالغات و ٩٥ في المائة منهم يعيشون في العالم النامي. ويلزم أن نفي بالالتزاماتنا بخفض عدد الوفيات بسبب الإيدز، التي يقع ٨٠ في المائة منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأن نتصدى للأثر المدمر الذي يحدثه المرض على دول منطقة البحر الكاريبي النامية الصغيرة الضعيفة. ويجب أن نتخذ خطوات للحد من عدد الأطفال الذين يولدون مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ومن عدد يتامى الإيدز المتزايد ومن عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، الذي قدر في عام ٢٠٠٢ وحده بخمسة ملايين. ويجب أن نواجه وصمة العار التي تلحق بالمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وما يعانونه من تمييز ضدهم، ونكفل وصول برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وزيادة الوعي بشأنه إلى من هم معرضون لخطرهم، ونحسن سبل الحصول على الأدوية بأسعار زهيدة. ويقدر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أننا نقل كثيراً عن مبلغ الـ ١٠,٥ بلايين دولار المطلوبة في العام بحلول عام ٢٠٠٥ لمحاربة هذا الوباء بشكل فعال في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

وإذا أردنا تحقيق كل ذلك فلا بد لنا من الالتزام. ونعلم أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو أكثر بكثير من مجرد إحدى مشكلات الصحة العامة، بل هو مشكلة

(تكلم بالانكليزية)

ومعروض على الجمعية العامة هذا الصباح تقرير يستند إلى المعلومات التي قدمتها الحكومات عن التقدم المحرز صوب تحقيق تلك الأهداف. وقد قدّم مائة بلد وثلاثة بلدان معلومات إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وجرى دمج هذه المعلومات لكي ترى الدول الأعضاء مستوى أداء العالم بشكل عام، عند قياسه بالمؤشرات الرئيسية التي تلم بالجوانب الأساسية للردود.

وهناك تقدم محرز في كثير من النواحي. فقد تم التعهد بتقديم قدر كبير من الموارد الجديدة لمحاربة الوباء، سواء من جانب فرادى الدول الأعضاء أو من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. والصندوق الذي أنشئ بعد الدورة الاستثنائية عام ٢٠٠١ بقليل، خصص الآن ١,٥ بليون دولار لصالح ٩٣ بلدا. وقد شهدنا مستويات جديدة من التعاون فيما بين الحكومات الوطنية وأسرة الأمم المتحدة والمجتمع المدني في وضع المقترحات للصندوق وأثناء تقديم خدمات أساسية لمن هم في أمس الحاجة إليها.

وعلى المستوى القطري، فإن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء لديها الآن استراتيجيات وطنية متعددة القطاعات يجري تطبيقها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويطبّق عدد متزايد من الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات سياسات لمكافحة الإيدز في أماكن العمل. وتزداد أهمية المجتمع المدني كشريك في تطبيق تدابير شاملة لمكافحة الفيروس/الإيدز. وأعدّ ثلثا التقارير الوطنية بمدخلات من المجتمع المدني. وازداد نشاط المجتمعات القائمة على الأديان وهي غالبا ما تسد الفجوات بين الشمال والجنوب.

وفي هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى يجب أن نؤكد مجددا التعهد الذي قطعناه بوقف وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز وعكس مساره والبناء على الأساس الذي وضعناه في عام ٢٠٠١، لأننا لن نواجه التحديات الرهيبة التي تنتظرنا ما لم نفعّل ذلك. وسوف يُضطلع بطائفة واسعة من الأنشطة اليوم، ومنها عقد مناقشة تفاعلية على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وأفرقة لمناقشات أخرى، وتقديم إحاطات إعلامية، وإقامة معارض. وأود أن أشجع الجميع على أن يشاركوا في تلك الأنشطة مشاركة كاملة. بيد أن ما نفعله هنا لن يكون له أثر إلا حين نتابعه باتخاذ الإجراءات على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، وحين نواجه هذا الوباء الذي لا يفوقه وباء في الفتك في عصرنا. وأتطلع إلى إجراء مناقشة دينامية وتقديمية.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام، صاحب السعادة السيد كوفي عنان، ليعرض تقريره المعنون "التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)" (A/58/184).

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): منذ عامين، اتفقت

الأمم المتحدة على أن الانتصار على نقص المناعة البشرية/الإيدز سوف يتطلب الإرادة والموارد والتدابير العملية. ولدينا الإرادة لتحقيق ذلك، والموارد آخذة في الازدياد. أما حين يتعلق الأمر باتخاذ الإجراءات، فما زلنا بعيدين عن الهدف.

وقد اعتمدت الدول الأعضاء إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الدورة الاستثنائية المكرسة لموضوع الإيدز التي عقدتها الجمعية العامة عام ٢٠٠١. وتضمن هذا الإعلان أهدافا محددة ومقرنة بمواعيد زمنية.

ويتبع تخصيص الموارد النمط نفسه ألا وهو إحراز تقدم ولكن ليس كافيا. وفي غضون السنة الماضية، حقق الإنفاق على مكافحة الإيدز في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط ارتفاعا بنسبة ٢٠ في المائة وسيصل إلى ٤,٧ بليون دولار سنويا. ومنذ عام ١٩٩٩، تضاعف إنفاق الحكومات المحلي على الإيدز في تلك البلدان.

ومع ذلك فنحن لا زلنا في مجرد منتصف الطريق لكي نصل إلى مبلغ ١٠ بلايين دولار مطلوب سنويا بحلول عام ٢٠٠٥. ويجب أن تتواصل زيادة الموارد المتاحة - عن طريق الصندوق العالمي ولكن أيضا عن طريق جميع الجهود الأخرى بما في ذلك جهود الحكومات الوطنية في أكثر البلدان إصابة.

لقد قطعنا شوطا طويلا ولكنه ليس كافيا. ويتضح أنه يتعين علينا أن نبذل جهدا أكبر لكفالة أن تتساوى الموارد والإجراءات الضرورية مع التزامنا. ولا يمكننا أن ندعي أن التحديات التي تتزاحم فيما بينها أكثر أهمية أو أكثر إلحاحا. ولا يمكننا قبول أنه "قد حدث شيء آخر" أجبرنا على تنحية الإيدز جانبا. إذ دائما سيحدث شيء آخر.

ولهذا يجب أن نجعل الإيدز دوما على رأس قائمة أولويات جدول أعمالنا السياسي والعملي. وسأواصل بذل قصارى جهدي لكي أفعل ذلك. وآمل أن تستخدموا هذا التقرير، والوثائق المرافقة له كأدوات لمساعدتكم في تنفيذ تلك المهمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في هذه المناقشة، أود أن أذكر الأعضاء أنه، وفقا للقرار ٢٩٩/٥٧، ينبغي ألا تزيد مدة البيانات أثناء المناقشة في الجلسات العامة عن خمس دقائق لكل بيان. ووفقا للقرار ٢٩٩/٥٧ ستعقد

وهذا التقرير يستحق قراءة متزنة، ونحن لم نحقق العديد من أهداف الإعلان المحددة لهذا العام.

والأكثر أهمية من ذلك، أننا لسنا على المسار الصحيح لتقليل مستوى انتشار الوباء وتأثيره بحلول عام ٢٠٠٥. وبحلول ذلك التاريخ، ينبغي أن نكون قد قللنا عدد الشباب المصابين بالفيروس بمقدار الربع في أكثر البلدان إصابة، وخفضنا إلى النصف معدل إصابة الرضع بالفيروس/الإيدز، وأصبحت لدينا برامج رعاية شاملة يجري تطبيقها.

والتقرير واضح تماما بهذا الشأن حيث ينص على أنه لو استمر معدل التقدم المحرز على هذا المنوال فلن نحقق أيا من الأهداف السابق ذكرها بحلول عام ٢٠٠٥.

ولا يزال ثلث عدد جميع البلدان يفتقر إلى سياسات عامة تكفل حصول النساء على وسائل الوقاية والرعاية رغم أن النساء يشكّلن الآن ٥٠ في المائة من عدد المصابين في جميع أنحاء العالم. وأكثر من ثلث أشد البلدان إصابة ليس لديه استراتيجيات تطبق لرعاية العدد المتزايد من اليتامى بسبب الإيدز. وفشل ثلثا عدد جميع البلدان في توفير حماية قانونية إزاء التمييز ضد أكثر المجموعات تعرّضا للإصابة بالفيروس.

ويمكن لشخص واحد من كل تسعة يريدون معرفة إصابتهم بالفيروس من عدمها الحصول على خدمات الاختبار؛ وفي أفريقيا جنوب الصحراء، لا يحصل على تلك الخدمة سوى واحد من كل ١٦ شخصا. ولا تحصل سوى واحدة من كل ٢٠ امرأة حامل تتلقى رعاية قبل الوضع على خدمات يمكن أن تساعد في تفادي نقل الفيروس إلى طفلها، أو على علاج يمكن أن يطيل حياتها.

وإذا كان لنا أي فرصة لتحقيق أهداف عام ٢٠٠٥، يتعين تحسين هذه المعدلات بدرجة كبيرة.

السيد آرثر (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أهنتكم، سيدي، بصفتكم أحد أبناء منطقة البحر الكاريبي، على انتخابكم التاريخي لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

نحن الآن نعاني من مشقة تحوّل تاريخي في شؤون الإنسانية. ويجري استخدام طاقات وموارد جزء كبير من المجتمع الدولي في العالم بقدر متزايد لم نفكر فيه ولم نعهده من قبل لمكافحة التهديد الإرهابي للأمن العالمي.

وبذلك، فإن الهدفين العظيمين للتنمية العالمية - القضاء على الفقر والتخلص من الجوع - بالكاد يتحققان ويبدو أن تحقيقهما بات أقل إلحاحا.

ومع ذلك، هناك جدول أعمال أخلاقي ثابت لا نجرؤ على التخلي عنه.

وهناك بالفعل رأي يبعث على الأسى مفاده أنه بالإضافة إلى الدمار الذي يتسبب به الفيروس/الإيدز، فهو يفرض نفسه بوصفه تهديدا لاستقرار الاقتصاد والتنمية العالميين أكبر من التهديد الناجم عن انهيار الأسواق والفوضى السياسية. ولذلك علينا الآن جميعا التزام أخلاقي بأن نُظهر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبأن نتصدى له كما ينبغي - أي بوصفه أكبر خطر على الأمن البشري.

ويجب علينا أيضا أن نتجاسر الآن ونفكر في صحة الجنس البشري بأسره بوصفها هدفا قابلا للتحقيق، لأن من ينعم بالصحة ينعم بالأمل، ومن ينعم بالأمل ينعم بكل شيء.

إنني هنا اليوم لأكرر تعهد بربادوس بدعم إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، المعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين

أيضا مناقشة مائدة مستديرة تفاعلية غير رسمية بالتوازي مع جلسة بعد الظهر العامة، وسيكون موضوعها "تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: الانتقال من السياسة إلى الممارسة - التقدم المحرز، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات"؛ وسوف يقدم رئيس مناقشة المائدة المستديرة غير الرسمية شفويا موجزا للمناقشات التي ستجري في مناقشة المائدة المستديرة غير الرسمية إلى الجمعية العامة.

وأود أن أبلغ الجمعية العامة أنه، نظرا للعدد الكبير من المتكلمين المسجلين على قائمة المتكلمين - ١٣٤ متكلمًا حتى الآن - وحتى نتيح للجمعية الاستماع إلى جميع المتكلمين اليوم، أعتزم أن أنفذ بصرامة قصر مدة البيانات على خمس دقائق.

وفي هذا الصدد، تم تركيب جهاز إضاءة في منصة المتكلمين يعمل على النحو التالي: يشتعل الضوء الأخضر عند استهلال المتكلم لبيانه؛ ثم يشتعل الضوء البرتقالي قبل انتهاء الدقائق الخمس بثلاثين ثانية، ويشتعل الضوء الأحمر عند انقضاء مدة الدقائق الخمس.

أناشد المتكلمين أن يتعاونوا في الالتزام بمدة الدقائق الخمس المحددة لبياناتهم حتى يمكن الاستماع إلى جميع المسجلين على قائمة المتكلمين خلال الفترة المحددة لنا اليوم.

ونظرا أيضا لأنه أتيح متسع من الوقت للوفود كي تسجل أسماءها في قاعة المتكلمين، أود أن أقترح وقف التسجيل في قائمة المتكلمين في هذا النقاش ظهر اليوم.

لم أسمع أي اعتراض.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لمعالي الرايت أونرابل، أوين آرثر، رئيس وزراء بربادوس.

وبعد أن أنجزنا الكثير على صعيد العلاج، يجب علينا الآن أن نعزز برنامجنا الوقائي، فنركز على أنشطة استمالة التغيير السلوكي. ففي نهاية المطاف، السبيل الوحيد الذي يمكن به كسب الحروب هو منع نشوبها أساسا.

وتؤكد حكومتي أيضا تصميمها على وضع وإنفاذ القوانين المساعدة، والتمكين التام لمجتمع المصايين بالوباء، ومحو وصمة العار والتمييز المرتبطين بالإيدز.

إننا نلتزم التزاما راسخا بالمكافحة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونحث على إعادة تمويل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ودلالة على ذلك الالتزام، تتعهد حكومتي اليوم بالإسهام بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق العالمي.

فلنعمل معا على خوض هذه المعركة، متحصنين بالقناعة بأن من يكافحون لخدمة قضية عظيمة وجيليلة لن يفشلوا أبدا. إنني ممتن لكم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس وزراء بربادوس.

أعطي الكلمة لفخامة السيد جون اغيكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا.

السيد كوفور (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب هذا التجمع الهام. إن مصيرنا المشترك في العالم بأسره اليوم يحتم علينا أن يكون كل ما يهدد مجتمعنا في بلد ما مصدر قلق لنا جميعا. وفي حالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإننا جميعا في خطر، ومن ثم تدعونا الحاجة إلى هذا النقاش المفتوح والمتواصل لكي نتشاطر الأفكار والتجارب ولكي نستعرضها ونعتمد استراتيجيات مشتركة للتصدي للخطر.

للجمعية العامة، في عام ٢٠٠١. وبوصف بلدنا عضوا مؤسسا للشراكة الكاربية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نود تجديد التزامنا بالعمل في انسجام مع جيراننا لتخليص منطقتنا من التهديد الذي يواجهه الاستقرار والأمن فيها والذي لا يفوقه سوى الخطر الذي تواجهه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ووجودي هنا اليوم أكبر دليل ممكن على تصميم دولة وشعب بأكملهما على بذل قصارى جهدهما في مكافحة أكبر خطر يهدد أمتنا بمفرده.

وتدل تجربة بلادي على حقيقة أنه بالجهد اللازم يمكن كسب الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فلقد شرعت حكومتي في أوائل عام ٢٠٠١ في عملية موسعة ومتعددة القطاعات للتصدي للوباء. وشملت العملية تكليف مكتب رئيس الوزراء مسؤولية إعطاء التوجيه الاستراتيجي لبرنامجنا الوطني والإشراف على تنفيذ المبادرات على الصعيد الوزاري. كذلك أنشأنا شراكات جديدة ومبتكرة في جميع شرائح مجتمعنا المدني، وموجهة نحو تحقيق أهداف خفض معدل الوفيات بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٤، وخفض معدل الإصابة بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦.

ونحن نقدم العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي بالمجان لكل من يستحق العلاج من مواطنينا. وبعد مرور أول عام على بدء هذا البرنامج الوطني الموسع، يسعدني أن أبلغكم بأن الوفيات الناتجة عن الإيدز في بربادوس قد انخفضت بنسبة ٤٣ في المائة. وحققنا أيضا خفضا بلغ ستة أضعاف في معدل انتقال المرض من الأم إلى الطفل، محتفظين بمعدلات تقل عن ٦ في المائة من حالات الانتقال هذه خلال خمس سنوات. و لكننا ندرك أنه ما زال أمامنا الكثير مما يلزم عمله.

٢٠١٤، وسيزداد عدد الأيتام الناتج عن ذلك من ١٧٠ ٠٠٠ حاليا إلى ٢٣٦ ٠٠٠.

وفي الوقت الحالي، فإن ٩٠ في المائة من حالات الفيروس المبلغ عنها في غانا، والبالغ عددها ٦٠٠ ٠٠٠، هي لأشخاص تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما، أي أنهم من الشريحة المنتجة. وقرابة ٦٣ في المائة من حالات الإيدز المسجلة هي لإناث. ففي غانا، تمثل الإناث حوالي ٥١ في المائة من إجمالي عدد سكاننا. وهن يسهمن بدرجة كبيرة في عمليات الإنتاج على جميع صعد المجتمع، خاصة في التجارة الصغيرة والإنتاج الزراعي الشعبي.

وفي الحقيقة، اتخذت غانا منذ أوائل التسعينات عددا من الخطوات الكبيرة لمكافحة هذا الخطر الماحق. فعلى سبيل المثال، تصدت الحكومة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال تيسير نهج متعدد القطاعات يركز على تعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية في جميع القطاعات، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، وذلك من أجل التخطيط للتدخل الملائم من أجل الوقاية والرعاية والدعم ومن أجل تنفيذها ورصدها. ولتحقيق تلك الغاية، أنشأنا لجنة غانا للإيدز تحت رئاستي، تابعة لمكتبي مباشرة. وتقود اللجنة جميع المبادرات، بما في ذلك تعبئة الموارد، والأبحاث وبناء القدرات بهدف القضاء على هذه الآفة. وبالإضافة إلى دورها الإشرافي، ظلت اللجنة منخرطة بصورة أساسية في زيادة الوعي وفي آليات وقائية أخرى لوقف انتشار الفيروس المميت. وإنجازتنا في مجال التصدي الوطني تتمثل في إجمالي مستوى الوعي بالوباء فيما بين السكان والمستوى العالي من الالتزام على صعيد المستويات القيادية الوطنية والسياسية وقيادات المجتمع المحلي من أجل مكافحة الوباء.

لقد أقرت الدورة الاستثنائية الأولى المعنية بالوباء، التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١، بالأثر المدمر للوباء على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبنا واعتمدت أهدافا ذات أطر زمنية وجهت منذ ذلك الحين جهودنا الجماعية للتغلب على هذه الآفة.

واليوم نجتمع هنا لتقييم جهودنا الفردية والجماعية في مكافحة الوباء، الذي يواصل تهديداته بلا هوادة لوجود شعوبنا ذاته، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تصل معدلات الإصابة بالوباء إلى أقصى درجاتها.

وتشير الإحصائيات العالمية إلى تزايد معدل الإصابة، وهو ما يستلزم إجراء مكثفا، من خلال اتباع استراتيجيات للوقاية ثم إزالة الخطر في نهاية المطاف. وتُظهر نتائج البحوث أن ثلثي حالات الإصابة الجديدة المتوقعة والبالغ عددها ٤٥ مليون حالة بحلول عام ٢٠١٠ يمكن تفاديها في حال الانتهاج الصارم لاستراتيجيات وقائية فعالة. وللأسف، يحظى حتى الآن أقل من شخص واحد من كل تسعة أشخاص في القارة الأفريقية بإمكانية الاستفادة من برامج الوقاية الأساسية من الفيروس.

وفي غانا، لم تشهد معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تبلغ ٣,٤ في المائة، أي تراجع خلال العامين المنصرمين، مع أنها حتى أقل من المعدلات الموجودة في بلدان أخرى في منطقة غرب أفريقيا، حيث تتراوح المعدلات بين ٥ في المائة و ١١ في المائة. لذلك نكثف جهودنا لاتباع استراتيجيات وقائية ملائمة وفعالة من حيث التكلفة، وفي حدود موارد ميزانيتنا، لضمان خفض هذا المعدل. فبدون ذلك، تفيد التوقعات بأنه، حتى بالمعدلات الحالية المنخفضة نسبيا، سيزداد عدد السكان المصابين من ٦٠٠ ٠٠٠ حاليا إلى ١ ٣٦٠ ٠٠٠ بحلول عام

و إدارة التنمية الدولية والوكالة الأمريكية للمعونة الدولية وماخين آخرين ثنائيين على دعمهم المالي السخي لجهودنا الوطنية. ومع ذلك، فمن الحتمي الحصول على مساعدة مالية إضافية إذا ما أردنا تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة

والجدير بالذكر أنه في إطار الصندوق العالمي ستحصل غانا على بعض الأدوية المضادة للفيروسات العكسية لعلاج المصابين بالفيروس/الإيدز في العامين القادمين. وسيعزز ذلك جهود حملتنا. ونحن منخرطون أيضا في توفير الأدوية لحملتنا من أجل الوقاية من الأحمج الناهزة وإدارتها من قبيل السل. وفي الوقت نفسه، يتوافر الإرشاد التطوعي ومجموعات أدوات الاختبار في مستشفيات وعيادات يمكن معرفتها في جميع أنحاء البلاد. وتشن حملات نشطة سيرا على الأقدام لزيادة الوعي بشأن توافر هذه المنشآت وتوعية الشعب حيال فوائد الاختبارات الطوعية.

وهناك خطط حالية لكي تنتج الحكومة أدوية مضادة للفيروسات العكسية خارج نظام السراءات لإدارة الفيروس/الإيدز. ولسوء الطالع، لم تنجح محاولتنا الأولى لتنفيذ هذه الخطط في آذار/مارس ٢٠٠٣. فقد واجهتنا قوانين صارمة بشأن حقوق البراءات وقواعد وأنظمة منظمة التجارة العالمية. ويسرنا ذكر أن منظمة التجارة العالمية قد خففت مؤخرا من هذه القواعد والأنظمة.

ونظرا للموارد المحدودة المتوافرة للبلدان النامية في مكافحة الفيروس/الإيدز، نرحب بإنشاء الصندوق العالمي وهو مبادرة متعددة الأطراف لمكافحة الإيدز. ونحث على زيادة مستوى الإسهامات من أجل استدامة الصندوق.

وتؤيد غانا وجهة النظر القائلة إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستعمل وضعها الفريد لكي تكفل إدارة برنامج

وبالتوازي مع ذلك، أنشأت الحكومة صندوق غانا للاستجابة بهدف تعبئة الأموال الضرورية لدعم عمل لجنة غانا للإيدز. ومنذ عام ٢٠٠١، عندما بدأ تنفيذ عملية التصدي الوطنية، أنفقت لجنة غانا للإيدز ٢٠ مليون دولار من إجمالي ائتمان قدره ٢٥ مليون دولار من المؤسسة الإنمائية الدولية لتمويل أنشطة عدة منظمات في جميع أنحاء البلد بغية التدخل لمكافحة الإيدز على الصعيد الوطني وصعيد المجتمع المحلي. ويتضمن ذلك جميع جمعيات المقاطعات البالغ عددها ١١٠ جمعيات في البلاد والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي والمنظمات القائمة على الأديان ومؤسسات القطاع الخاص. وبفضل انخراطها، تركّز الحكومة الآن على الأنشطة التي تهدف إلى منع الإصابات الجديدة من خلال تغيير السلوك والسلوك الجنسي المسؤول، خاصة فيما بين مجموعة الشباب المستهدفة.

وفي ضوء العلاقة بين الفيروس/الإيدز والفقر ونسبة الإصابة العالية فيما بين الإناث، يجري كذلك اتخاذ تدابير لتمكين النساء والفتيات اقتصاديا، بغية تقليل تعرضهن للمرض. وبالإضافة إلى بناء قدرات النساء الاقتصادية، ينشط النهوض بتعلم النساء والفتيات بغية تزويدهن بالمعرفة الضرورية عن حقوقهن ودورهن في المجتمع فيما يتعلق بالفيروس/الإيدز، من أجل أن يصبحن شريكات كاملات مع رجالهن في مكافحة تهديد الفيروس/الإيدز بغية تحقيق النجاح.

وعلاوة على ذلك، يتم التصدي لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الجنين باستعمال حملات التوعية الضرورية وإجراءات تدخل مباشرة بقدر أكبر في مراكز تقديم الخدمات.

وفي ذلك الصدد، نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن تقديرنا وامتناننا لمنظومة الأمم المتحدة في غانا والبنك الدولي

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، دق مجلس الأمن في مناقشة خاصة ناقوس الخطر وأقر لأول مرة بتأثير الفيروس/الإيدز على السلم والأمن الدوليين. ولذلك، يجب أن نكافح معا من أجل تصد جماعي للخطر العالمي.

والتقرير المعنون "إحداثيات عام ٢٠٠٢" الذي نشره في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (اليونيدز) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومنظمة الصحة العالمية يوضح بجلاء أنه بينما ظهر توافق عالمي في الآراء بشأن الإيدز، هناك الكثير الذي يجب عمله لإيقاف هذه الدوامة المميتة التي تصيب الصغار في ربيع عمرهم وتهدم هياكل الأسرة والمجتمع وتدمر قطاعات بأسرها من المجتمع.

وتظهر لنا "إحداثيات عام ٢٠٠٢" أن هناك ٣٠ في المائة على الأقل من الشباب في ٢٢ بلدا شملتها هذه الدراسة لم يسمعوا قط عن الإيدز أو عن أنماط انتقاله. وما يقرب من ٨٧ في المائة من الشباب في الفئة العمرية ١٥ إلى ١٩ عاما لا تعتبر نفسها معرضة للخطر. فهل هذا هو عصر المعلومات؟

إن مكافحة الإيدز تعني أولا الكلام عنه وبعد ذلك التغلب على الجهل وكسر المحرمات بغية تجهيز العقول للوعي الفعلي.

وفي السنغال، تصدينا للمشكلة منذ ظهور أول حالة في عام ١٩٨٦. ونشرت المجموعة المواضيعية لليونيدز في حزيران/يونيه وثيقة معنونة "أفضل الممارسات: التجربة السنغالية" وهذه الوثيقة تقتضي آثار استراتيجية حملتنا، بالاشتراك مع شركائنا الخاصين وهم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الشعبية وقادة الرأي العام.

الموارد بكفاءة وفعالية وشفافية. وينبغي كذلك أن يوجد رصد وتقييم موضوعيان لهذه البرامج، ويجب استعمال البيانات المجمعة في مناقشات تتعلق بالسياسة العامة وفي تصميم برامج للمستقبل.

وبينما نرحب بالتعهدات التي قطعتها مؤخرا كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للإسهام بقدر كبير في مكافحة هذه الآفة العالمية، نأمل أن تستعمل الهياكل الحالية المتعددة الأطراف استعمالا أكبر بطرق تقلل التكاليف وتكفل حصول المجتمعات الفقيرة في العالم على الموارد بسهولة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لفخامة السيد عبد الله واد، رئيس جمهورية السنغال.

الرئيس واد (تكلم بالفرنسية): قبل أكثر من عامين اعتمدنا في هذه القاعة بعينها، إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تحت شعار "أزمة عالمية، تحرك عالمي".

واليوم ننظر إلى الخلف ونرى ما حققناه في مجال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها.

وبينما نجتمع هنا اليوم هناك الملايين من الرجال والنساء، الأغنياء والفقراء، الشباب ومن هم ليسوا شبابا إذ يعلمون أنهم يعانون من فيروس مروع تسحقهم معاناة جسدية ومعنوية، ويمزقهم الخوف من الموت الحيق بهم أو الأمل الواهي في حياة تحيط بها الشكوك. وهناك ملايين آخرون، فقراء أو أثرياء، صغار السن أو نخطوا مرحلة الشباب، لا يدرون أنهم مصابون بالفيروس القاتل ويواصلون نشره عن طريق نقل العدوى إلى آخرين.

هذا هو الواقع القاسي للأبعاد المعقدة والخطيرة لهذه الآفة التي لم ينجح أي بلد في النجاة منها.

نشيد بالالتزام الذي أظهره الأمين العام وجميع شركاء التنمية وغيرهم: فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا. وناشد جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يساهموا في الصندوق العالمي، الذي تغطي موارده الحالية أقل من ١١ في المائة من الاحتياجات الراهنة.

وتقتضي مكافحة الإيدز منا جميعا أولا وقبل كل شيء أن نتحمل كامل مسؤولياتنا على الصعيد الوطني. ولا بد من القول إن المعالجة الطبية لا يمكن أن تكون ذات مغزى وفعالة إلا إذا كانت متاحة لأكثر عدد ممكن من الأشخاص. ومعا، يجب أن ننهي الحالة المدمرة والمتناقضة التي توجد فيها أدوية معالجة المرض في الشمال والأشخاص المرضى في الجنوب.

ولنفكر في الظروف المعيشية للرجال والنساء الذين يعيشون مع الإصابة بالإيدز: أسر بأكملها محطمة ليست لديها إمكانيات، وأيتام محرومون من حماية وحب الوالدين، وأطفال يحكم عليهم بالموت وهم في مقتبل العمر متأثرين بالإصابة بالإيدز على نطاق واسع وملايين الأشخاص الذين يعيشون في منازلهم أو في صمت المستشفيات يدفعون يوميا الثمن الباهظ جدا لوباء الإيدز.

ولا توجد سوى أولوية واحدة الآن. ويجب أن نمضي من الالتزام إلى العمل. تلك هي الرسالة التي تود السنغال أن تسترعي اهتمام الجمعية إليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس جمهورية السنغال.

أعطي الكلمة لدولة الرايت أونزابيل باكاليتا بيتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): لقد برز فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بوصفهما أكبر

ويرتكز مفهوم وإدارة البرامج السنغالية على أمرين حتميين ألا وهما الاستجابة السريعة والتوقع. وخطه حملتنا الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ تتبع تلك الحتمية.

وبالإضافة إلى الفحص المنتظم للدم المتبرع به، نقوم الآن بتحقيق اللامركزية في مراكزنا للاختبارات الطوعية الغفلة. وإلى جانب استثمارنا في الصحة، كانت السنغال أحد البلدان التي حصلت على خفض نسبته ٩٢ في المائة من تكلفة الأدوية المضادة للفيروسات من المجموعات الصيدلانية. وأود أن أشيد بمنظمة الصحة العالمية للمساعدة التي تقدمها بشأن الأدوية الرديفة للدول النامية.

وأعتقد أن مكافحة التحيز وإعلام وتثقيف الأشخاص ورفع الوعي ورعاية المرضى وحاملتي فيروس نقص المناعة البشرية الأصحاء تمثل شروطا مسبقة لأي جهد ذي مصداقية لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأود أن أشيد إشادة صادقة بالذين يشكلون الرأي العام، لا سيما القادة الدينيين، الذين تعطي خطبهم دعما جوهريا لأنشطة السلطات السياسية السنغالية.

ولقد نجحنا في الحد من معدل الإصابة في السنغال إلى ٤,١ في المائة بفضل كل تلك الجهود المتضافرة. وفي إطار أفريقيا، تمثل أوغندا أيضا نموذجا جديرا بالاهتمام يمكننا أن نتعلم منه. إن قصتي النجاح هاتين تمثلان درسين يعطينا سببا للأمل.

وفي السنغال، أظهرنا أن بلدا ناميا في وسعه إبقاء معدل الإصابة في حدود مماثلة للمستويات الموجودة في البلدان المتقدمة النمو. وحتى مع معدل إصابة يبلغ أكثر من ١٠ في المائة، كما في حالة أوغندا، ما زال يمكن لبلد نام أن يعكس التوجه الصاعد في معدل الإصابة.

إن السنغال ترحب بإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. ونود أن

إن أحد التحديات الرئيسية للمصايين بفيروس نقص المناعة البشرية هو إيجاد سبيل للحصول على الأدوية المضادة للفيروسات وتوفيرها. ومما يدعو إلى التشجيع أن نلاحظ أنه من خلال الصندوق العالمي ستزيد سبل الحصول على أدوية العلاج المضادة للفيروسات لضمان أن يتلقاها الذين يحتاجون إلى العلاج. بيد أنه ما زالت القيود من حيث الموظفين المدربين والمرافق المادية، من قبيل المختبرات والمعدات، تمثل أكبر التحديات بالنسبة لنا.

وما فتئ القيام بتدريب مختلف المجموعات على تقديم الرعاية في المنازل جارياً، كما يجري توزيع مجموعات لوازم الرعاية من المنازل لمساعدة الجماعات في جميع أرجاء البلد بالتزامن مع مكتب السيدة الأولى وهيئة تنسيق برنامج الإيدز في لوسوتو، والهيئات الدينية والعديد من المنظمات غير الحكومية.

إن نظام الأسرة الموسعة الذي كان محورياً لحياة الباسوتو أخذ في الاختلال. ونتيجة لذلك، لم يعد هيكلاً يمكن الاعتماد عليه في رعاية الأيتام وغيرهم من الأطفال الضعفاء. وبصورة متزايدة هناك المزيد من الأسر التي يعيّلها الأطفال وأسر يرأسها المسنون. وبالتالي ينبغي تقديم المساعدة إلى هياكل الدعم هذه بغية تفادي تحميل مقدمي الرعاية عبئاً يفوق طاقتهم.

ونحن ندرك أنه من اليسير التعرّض للأعباء بسبب مدى وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والمعاناة المرتبطة بهما، والزيادة المستمرة في الحالات الجديدة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. بيد أنه من الحقائق المعروفة أن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية يمكن منعها كما أن الوباء يمكن عكس مساره. وهناك تقارير، من المنطقة وغيرها من الأماكن، تفيد بتحقيق نجاحات وأفضل ممارسات في تغيير السلوك، مما أدى إلى تخفيض الإصابات الجديدة

عائقاً لتنمية أئمننا، وفي الواقع، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبلدي، ليسوتو، هو أحد البلدان الستة في أفريقيا الجنوبية المتبلة بالأزمة الإنسانية التي يؤججها الفقر والبطالة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وليسوتو، إذ يبلغ معدل انتشار مصلي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز نسبة ٣١ في المائة بين البالغين، هي البلد الرابع الأشد تضرراً في العالم.

إن الحكومة قلقة جداً لأنه بالرغم من الجهود المختلفة لخفض انتشار الوباء، تواصل معدلات الإصابة في الارتفاع ووصلت إلى أبعاد الأزمة. وقد أعلنت الحكومة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز كارثة وطنية وما زالت تغتنم كل فرصة لكي تحض الجميع على فعل كل ما في وسعهم للمساعدة في منع الوباء وإدارته.

وما فتئ التركيز الأساسي في المنع يقوم على الاتصال والتعليم والتثقيف والتغيير السلوكي، لا سيما بين الشباب. وما زال يجري تدريب المعلمين عن طريق الأقران، وخاصة للشباب والمجموعات الكبيرة المعرضة للإصابة، بما في ذلك الصبيان الرعاة، على المبادرات الرامية إلى مساعدة الآخرين على تغيير سلوكهم. وتم إنشاء "أركان صحية" للوفاء باحتياجات رعاية الصحة الإنجابية للمراهقين.

والعقبة الرئيسية هي أنه لا تحتفظ بمرافق التوجيه الطوعي والاختبارات حالياً سوى بعض المستشفيات. وحتى حيث توجد تلك المرافق، فهي تستخدم بصورة أساسية لخدمات التبصر بالدم وتأكيد تشخيصات فيروس نقص المناعة البشرية للمرضى الذين يزورون عيادات الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. ويمثل إدخال التوجيه المعنوي الطوعي ومرافق إجراء الاختبارات وترقيتها تدخلاً هاماً جداً للتغيير السلوكي.

الرئيس دي سامبايو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): لقد كان لي في حزيران/يونيه ٢٠٠١ شرف حضور الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تمخضت عن إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار S-26/2، المرفق). وقد حان الأوان الآن، بعد مضي سنتين على ذلك، لتقييم تنفيذ الإعلان المذكور.

إن وباء الإيدز لم يعد يمثل منذ فترة مشكلة مقصورة على قطاعات محددة من السكان. فالإيدز غدا مشكلة بشرية جمعاء، وهو يستلزم تحركا من جانب المجتمع الدولي الذي تقع على عاتقه مسؤولية الاستراتيجيات التي تم وضعها وما يجري إحرازه من نتائج. وبعبارة أخرى، إننا بحاجة إلى إدارة عالمية رشيدة تتولى التصدي لهذه المشكلة التي تشغل بال العالم بأسره.

لقد تم منذ صدور إعلان عام ٢٠٠١ إحراز بعض التقدم من حيث عدد الأهداف وترتيبها زمنيا. وأشير هنا قبل كل شيء إلى عدد من المبادرات الإقليمية المتعلقة بمشاطرة الموارد والخبرة والدراية. وأود، في هذا الصدد، أن أشدد على الجهد الذي تبذله جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في مجالي التعاون التقني وتنسيق الجهود في ما بين أعضائها، وهو جهد يعود بالفائدة خاصة على الدول الأفريقية الأعضاء التي تعد أكثرها افتقارا إلى الموارد وأشدّها تضررا.

وأود أيضا أن أرحب بإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وهو أتى نتيجة مثابرة الأمم المتحدة، ولا سيما أمينها العام السيد كوفي عنان. إن هذا العمل يشكل خطوة هامة على صعيد التصدي للأوبئة العالمية وتبسيط سبل الوصول إلى العلاجات، مع إيلاء العناية بوجه خاص لمسألتي الفقر والإجحاف.

ولقد أكدت في عام ٢٠٠١ على وجوب عدم حرمان المحتاجين إلى الرعاية الصحية من الحصول عليها

وتخفيف تأثير الوباء. ويتمثل التحدي في رفع مستوى هذه النجاحات وتكرارها في جميع أرجاء البلد، ومن أجل هذا نحتاج إلى موارد.

وفي أعقاب مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الذي عقد مؤخرا في ليسوتو، التزم بلدي بالتصدي بقوة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من خلال برامج متعددة القطاعات تستهدف المجالات التالية ذات الأولوية:

أولا، المنع من خلال التثقيف والتعبئة الاجتماعية؛ وثانيا، تحسين الرعاية وسبل الحصول على التوجيه المعنوي وخدمات الاختبار والعلاج والدعم؛ وثالثا، تخفيف تأثير فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ ورابعا، تكثيف حشد الموارد.

وقد اتخذت حكومة ليسوتو بالفعل خطوات إيجابية للتصدي لهذه التحديات. ويجري استكمال وثيقة استراتيجية بعنوان "استراتيجيات لرفع مستوى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في ليسوتو"، كما بدأت عمليات لإعادة هيكلة هيئة تنسيق برنامج الإيدز في ليسوتو وتنشيطها لكي تقوم بتوجيه التصدي المكثف للوباء. إن الإرادة السياسية قوية جدا. وما نحتاج إليه هو الموارد وبناء القدرات. لكن افتقارنا إلى القدرات - الأمر الذي ما برحنا نسمعه حتى الملل - لا يمكن بل ولا يجب أن يتخذ ذريعة لحرماننا من الموارد. إنها ذريعة مجردة من أي منطوق بل وتبعث على الضحك، إذ أنها توازي قول جار لآخر يحترق بيته إنه ليس باستطاعته مساعدته لأن البيت المحترق ليس فيه ماء. إنه لموقف أبعد ما يكون عن النباهة، أليس كذلك؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة لفخامة السيد جورجسي فرناندو برانكو دي سامبايو، رئيس الجمهورية البرتغالية.

جانب انشغال السياسات الدولية حاليا بموضوع مكافحة الإرهاب - وهو شأن تفهمه كل التفهم - ينبغي ألا يغيب عن ذهننا ذلك البلاء الآخر الذي يروع أعدادا كبيرة من البشر الذين يتعرضون في كل يوم للموت أو للبيوس والألم من جراء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس الجمهورية البرتغالية.

أعطي الكلمة لفخامة السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر.

الرئيس رافالومانانا (تكلم بالفرنسية): إن هذا التجمع ينطوي على أهمية عظيمة بالنسبة لبقاء البشرية، حيث لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يحصد العديد من البشر في جميع أنحاء العالم. والواضح، سيدي الرئيس، أن مبادرتكم تستحق دعم المجتمع الدولي. فهي بالفعل مناسبة تتيح لنا التفكير في أفضل السبل المؤدية إلى مكافحة ذلك الوباء الفتاك.

لقد بلغ معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مدغشقر السنة الفائتة ٠,٣ في المائة، وارتفع حاليا إلى ١,٠٥ في المائة، وهي زيادة قدرها ثلاثة أضعاف في غضون عام واحد فحسب. وهذا يبين خطورة المشكلة، على الرغم من كوننا جزيرة.

لقد قررت، في مواجهة الكسل البيروقراطي ووعيا لضرورة التحرك بفعالية، أن آخذ على عاتقي الشخصي التزاما بمكافحة الإيدز. وتحقيقا لهذه الغاية، تم منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إنشاء لجنة وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تعمل بتوجيه مني، برهاننا على التزامي الشخصي، وهي ممثلة في مقاطعات الجزيرة كافة. وهي مكلفة بتحديد النهج الاستراتيجية وحشد جهود القطاعات العام والخاص والمجتمعي والديني. وقد تم الانتهاء

بسبب ارتفاع أسعار العقاقير. وتم إحراز جانب هام من التقدم في تحقيق الآفاق التي أتاحتها المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة قبل عامين بهدف الحد من الممارسات البالغة الإجحاف في التعامل مع علاج هذا المرض. ويجب الحفاظ على الطابع الملح الذي اتسمت به حملة مكافحة الإيدز خلال السنتين الفاتتتين، وتعزيزه في مواجهة تنامي عدد المصابين بهذا الوباء. من هناك، أرى أن النهج المتبع حاليا والمتمثل في عقد اجتماعات منتظمة من أجل استعراض التزاماتنا ونتائج ما نقوم به من إجراءات وما نرتكبه من هفوات هو نهج ملائم تماما. وعلينا أن نبقي هذه المسائل في صدارة جداول أعمالنا.

إن التوقعات التي خرج بها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واضحة ومقلقة: فبحلول نهاية العام ٢٠٠٢، تجاوز عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء العالم ٤٠ مليون شخص. وسيلعب عدد الإصابات الجديدة بهذا المرض بحلول العام ٢٠١٠، ما لم يتم بذل جهود عالمية للوقاية منه، ٤٥ مليون إصابة في البلدان المتدنية والمتوسطة الدخل.

إننا ندرك أيضا أثر هذا الوباء على القطاع الصحي، بما يؤدي إلى زيادة النفقات والحاجة إلى مزيد من العاملين؛ ونحن ندرك أثره على التعليم، حيث نشهد انخفاضا في معدلات الحضور المدرسي؛ وأثره على الأنشطة الاقتصادية، حيث نرى تراجعاً في الإنتاجية؛ وأثره على الأسر حيث يزداد عدد الأيتام بشكل مفرغ؛ وأثره على الاقتصاد الكلي، حيث يتراجع الناتج المحلي الإجمالي لأكثر البلدان تضررا. وعلى العالم أن ينظر إلى هذا الوباء على أنه خطر رهيب يهدد البشرية ويستلزم وضع استراتيجية للسلامة على المستوى العالمي. وهذا واحد من أدل الأمثلة على حاجتنا إلى تنسيق المبادئ التوجيهية لسياساتنا واتخاذ تدابير ملموسة، لا من جانب واحد بل بروح من التضامن. فيإلى

الرئيس كوتشما (تكلم بالأوكرانية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): في البداية، أود التأكيد على الأهمية الكبيرة لهذه الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأود أن أشكر الأمين العام على هذه المبادرة ذات التوقيت الجيد والمفيدة جدا.

قبل سنتين، جمعت الحاجة الملحة إلى توحيد جهودنا للتغلب على هذه الآفة ممثلي البلدان كافة في هذه القاعة ذاتها. وكان من الحتمي أن نتصرف بعزم وطيء. وأصبحت تلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي انعقدت بمبادرة من أوكرانيا وبلدان أخرى، نقطة تحول في كفاح المجتمع العالمي ضد ذلك المرض. وتحولت الوثيقة الختامية، أو إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى خطة عمل عالمية في إطار حملة المجتمع الدولي لمكافحة هذا الوباء.

واليوم، حان الوقت لاستخلاص بعض النتائج أو ربما لتجديد استراتيجيتنا المشتركة أو تعديلها. والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، المنشأ بمبادرة من السيد كوفي عنان، الأمين العام، أصبح أداة فعالة لتنفيذ خطة العمل المتكاملة. وأوكرانيا عضو في مجلس إدارة الصندوق. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن بالغ التقدير للخطوات التي اتخذتها حكومات الولايات المتحدة، وبلدان الاتحاد الأوروبي - وبالدرجة الأولى فرنسا وألمانيا - وغيرها من المانحين لتقديم الدعم المالي للصندوق.

إن تعبئة جهود مختلف قطاعات مجتمعاتنا يمكن أن تكون قوة دافعة كبيرة لإحراز التقدم في مكافحة هذا الوباء. ويعد فريق الشركاء عبر الأطلسي لمكافحة الإيدز مثالا جيدا في هذا المضمار. وإنني أتكلم عن توحيد جهود العلماء وممثلي القطاعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية

من وضع خطة وطنية استراتيجية. كما جرى تحديد خطط تشغيلية قطاعية. ووضعت كذلك خطة وطنية للتقييم والمتابعة. وتم أيضا إطلاق مبادرة خاصة لتزويد القاعدة الشعبية بمحطة بث إذاعي يصل إرسالها إلى أقاصي البلاد.

وإضافة إلى مواردنا الخاصة، تقدم الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبلدان صديقة أخرى الدعم لنا في ما نبذله من جهود. وإننا نؤيد جميع الإجراءات الدولية، بما فيها القرار المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة المشترك الذي قدمته السنغال وتم اتخاذه في تموز/يوليه في جنيف. لكن ذلك غير كاف. فمعدلات الإصابة تتراجع في البلدان الصناعية، فيما نراها تتزايد في البلدان الأفريقية.

هل لدينا تفسير واضح لهذا الفارق؟ هل يكون مرد ذلك إلى أن البلدان النامية لا تملك الموارد المتوفرة للبلدان المتقدمة النمو للقيام بحملات الوقاية؟ هل تخاطب سلطات البلدان النامية سكانها بشكل مباشر وفعال؟ هل التقاليد أكثر رسوخا في أفريقيا عنها في أي مكان آخر؟ هل المرأة في البلدان الصناعية أقدر من المرأة في البلدان النامية؟ هل يملك سكان البلدان الفقيرة الوسيلة لحماية أنفسهم؟

ومن مواطن الضعف الرئيسية للدول والأديان والمجتمعات المدنية أنها لم تعالج هذه المشكلة بسرعة وفعال بصيرة وانفتاح وشفافية. والإيدز ليس قدراً محتوماً. ولا بد لنا من تجهيز أنفسنا بالوسائل الكفيلة بمكافحته. وآمل أن تغادر هذا المؤتمر بإجراءات محددة ووسائل مناسبة. فلا بد من العمل على وجه الاستعجال. وعلينا ألا ننتظر، لأن مرض الإيدز لا ينتظر. إن هذا المرض يشكل تهديداً للبشرية وعبئاً ثقيلاً على التنمية. ولا يمكن أن يتحقق أي تقدم أو تنمية في مجتمع مريض.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لفخامة السيد ليونيد كوتشما، رئيس أوكرانيا.

وإلى جانب العواقب الطبية الصرفة لوباء الإيدز، ثمة شاغل آخر يتمثل في الجانب النفسي للمشكلة، ويتضح ذلك في الطريقة التي يتعامل بها المجتمع مع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ولا بد من أن نعمل معا لتفادي عزل المصابين عن الحياة الاجتماعية اليومية. ويجب أن تكون حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد ومنع التمييز ضدهم أولوية قصوى بالنسبة لنا جميعا.

لقد حدد السيد كوفي عنان، الأمين العام، في كلمته لدى افتتاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين، ثلاثة عوامل رئيسية للتغلب على طاعون القرن العشرين، وهي: القيادة والشراكة والتضامن. وخلال العامين الماضيين، شهد العالم مدى صحة ذلك وتبين له أن هذا هو النهج السليم. ولندكر تلك الحكمة القديمة ومؤداها أن الوقاية خير من العلاج. هذه هي الطريقة التي ستمكنا من الانتصار على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لفخامة السيد أولسيفون أوباسانجو، الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية.

الرئيس أوباسانجو (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على عقد هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى بشأن مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن أؤكد مرة أخرى على التزام نيجيريا بالتنفيذ الكامل لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومتابعة بنوده. واتساقاً مع الإعلان، اتخذت حكومة بلادي تدابير بعيدة الأثر لمكافحة الوباء على جميع المستويات. ونقوم بتنظيم حملات للتوعية الوطنية والتعبئة الجماهيرية التي تستهدف تعميق الوعي بالمرض وفهمه، والوقاية من انتشاره والسيطرة عليه وطرق توفير الرعاية والدعم للمصابين بهذا

والقطاع الخاص من أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة للتغلب على وباء الإيدز في أوروبا الشرقية.

وفي عام ١٩٨٧، واجهت أوكرانيا لأول مرة مشكلة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومنذ عام ١٩٩٥، بلغ انتشار هذا المرض حد الوباء. واليوم، أصبح عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المسجلين في أوكرانيا ويحتاجون إلى العلاج أكثر من ٥٧.٠٠٠ شخص. ووفقا لتقديرات خبراء مستقلين، فإن العدد الإجمالي للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في بلادنا ربما يزيد على ذلك الرقم عدة مرات. وشرع مؤخرا في تنفيذ برنامج وطني للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في أوكرانيا. وقد مكنتنا التدابير المتخذة من إحراز تقدم كبير في مكافحة انتشار هذا المرض، وخاصة في حالات انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. وهنا، أعرب عن التقدير للعمل الجيد والتعاون الطيب من جانب مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوكرانيا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

غير أن تنفيذ ذلك البرنامج كشف أيضا عن عدد من المشاكل، وخاصة المشاكل المالية، وإن كنت على ثقة من أن توفير الموارد من الصندوق العالمي والبنك الدولي سيمكنا من تحسين الوضع الحالي بشكل كبير. وتبين تجربتنا أن المشاريع الطبية هي الأكثر صعوبة في اجتذاب المانحين، ومع ذلك، فإن حياة البشر تعتمد كثيرا على هذه المشاريع. وأعتقد أن أنشطة المانحين، التي تدلل على إدراكهم لهذه المسؤولية، تستحق تقديرنا وتشجيعنا. ألا يمكننا، أن ننظر في إنشاء جائزة دولية خاصة؟ يمكن لمجلس إدارة الصندوق العالمي أن يتناول هذه المسألة بالدراسة.

للبحث الذي يعمل على تطوير مصل للوقاية من هذا الفيروس.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): أثنى على رئيس جمهورية نيجيريا القائد الأعلى للقوات المسلحة لالتزامه التام بالوقت المحدد.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية.

الرئيس شيراك (تكلم بالفرنسية): إن استشارة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لم يعد قدراً محتوماً لا غلبة عليه. فقد توفرت الآن الوسائل للسيطرة عليه. ونحن ندين لضحايا الفيروس/الإيدز، وللملايين الأطفال والرجال والنساء ممن حصدتهم الموت قبل الأوان، وللأيتام الذين لا يحصون وللأجيال القادمة بتعبئة الجهود بشكل استثنائي. ولذا أتيت اليوم أحمل إليكم رسالة فرنسية وهي رسالة تصميم وتضامن وثقة.

وأود أن أشيد بكافة أولئك الرجال والنساء الذين يكرسون حياتهم لمكافحة هذه الآفة. ويأتي في المقام الأول هؤلاء المرضى بتصميمهم على الكفاح من أجل أنفسهم وكرامتهم وشفائهم. وأشيد بالجمعيات التي لا تتوخى الربح، وجميع أولئك الذين من خلال التزامهم الشخصي يمثلون بصورة خاصة واجب العمل والأخوة. وأشيد بالأطباء والعلماء الذين يعملون بلا كلل لتحقيق تقدم في اكتشاف العلاج واللقاح الوقائي. وأشيد بشركات الصيدلة التي اقتنعت الآن بالزامية التحلي بالأخلاق التي يجب أن تسود لدى مزاولي هذه المهنة. وأخيراً، أشيد بالمنظمات الدولية وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمين العام الذي أثنى على التزامه.

المرض. وتحقيقاً لذلك الغرض، أنشأت حكومة بلادي لجنة العمل الوطني بشأن الإيدز.

وأود أن أذكر بأنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ترأست في أبوجا اجتماعاً جماهيرياً حاشداً للاحتفال باليوم العالمي للإيدز. وكان موضوع هذا الاحتفال مكافحة الوصمة الاجتماعية والتمييز وانتهاك حقوق الإنسان لمن يعيشون بهذا المرض.

ونحن الآن في معرض سن تشريع يجعل من الوصم والتمييز ضد ضحايا المرض جريمة يعاقب عليها القانون. وسيضمن التشريع أيضاً لضحايا المرض الحصول على الخدمات الاجتماعية وعلى فرص العمل على أساس عدم التمييز. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نعمل على معالجة محنة الأطفال الذين تعرّضوا للتمييز نتيجة ذلك المرض.

لقد وفينا بالتعهد الذي قطعناه على أنفسنا بدفع مبلغ ١٠ ملايين دولار للصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والتدرن الرئوي والمالاريا كتعبير ملموس عن التزامنا بالحملة العالمية لمكافحة المرض. وفي حين إننا نثني على البلدان والمنظمات والمؤسسات على إسهامها في الصندوق، فإننا نحث أولئك الذين لم يقوموا بعد بالوفاء بتعهداتهم أن يفعلوا ذلك.

وختاماً، هناك حاجة ملحة إلى تكثيف السياسات العالمية الهادفة والمتناسقة والشراكات العاملة في مكافحة هذا المرض. ومن ضمن المشاكل التي ينبغي تناولها على المستوى العالمي، عدم كفاية الموارد، وندرة القدرات التقنية في البلدان النامية، والتكلفة العالية للعقاقير الضرورية لضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد، فإن أولويات البحث ينبغي وضعها بشكل يتيح مراعاة الاحتياجات الصحية للبلدان النامية. كما يجب توفير موارد إضافية

الصندوق كل عام، على أن تقدم البلدان المانحة الأخرى المبلغ المتبقي وهو بليون دولار في إطار جدول زمني متعدد السنوات. وقد تمكّن مؤتمر باريس الذي انعقد في تموز/يوليه من هذا العام من جمع نصف هذا المبلغ، وعلينا الآن أن نحزّر تقدماً إضافياً، وسيشكل ذلك هدفاً لمجلس إدارة الصندوق لدى اجتماعه في الشهر القادم.

وعلى الأمم المتحدة أن تعلن اليوم عن حالة طوارئ صحية عالمية لمكافحة الفيروس/الإيدز. وأقترح أن تكرر الجمعية العامة كل عام دورة لهذا الموضوع الأمر الذي سيمكن الأمين العام من أن يوفينا بتقرير عما أحرزناه في بلوغ أهدافنا المشتركة. وستبلغ كل دولة العالم بجهودها الوطنية والدولية بينما تقوم المنظمات العالمية الثلاث - برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية والصندوق العالمي - بتقديم تقارير عن حصيلة جهودهم.

وإذا توحدنا في كفاحنا من أجل الحياة سيتمكن المجتمع الدولي من إحراز نصر حاسم وتبرير الثقة بمستقبل البشرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لفخامة اللواء جوزيف كاييلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس كاييلا (تكلم بالفرنسية): أود، سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم نيابة عن وفدي، على انتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة كي أشكر الأمين العام السيد كوفي عنان على تقريره الهام بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/58/184) الصادر في ٢٥ تموز/يوليه.

إن حضوري هنا اليوم دليل على الاهتمام الذي يوليه قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية لهذه القضية

وتجسد الأمم المتحدة ضميراً عالمياً وإرادة سياسية على مستوى عالمي في مكافحتها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فقد حطت الجمعية العامة، كما خطى مجلس الأمن، في الأعوام الأخيرة خطوات واسعة من خلال القرارات التي اتخذها. تلك القرارات التي أدت إلى دحر المحرمات والتعصب ووصمات العار، وفرضت حقيقة مقبولة وهي أن مكافحة الفيروس/الإيدز لم تعد مطلباً صحياً واجتماعياً فحسب، وإنما مطلباً أخلاقياً وتحدياً أساسياً لسلام وأمن العالم.

ولا مبرر بعد الآن لأي تقاعس. واليوم، بعد سنوات من الجهد والكفاح، لم يعد العلاج الناجع متوافراً فحسب، بل وأصبح متاحاً لأفقر الفقراء بثمن معقول. والقرارات المتخذة مؤخراً في منظمة التجارة العالمية تمثل سبقاً ومصدراً للأمل. وفرنسا، التي كافحت كفاحاً قاسياً لسنوات للوصول إلى هذه النتيجة، تعزم الآن كفالة احترام هذه القرارات وتطبيقها على نطاق واسع.

علاوة على ذلك، تتفق جميع الدول الآن على أن الحصول على الأدوية لا ينفصم عن الوقاية. وخلافاً للتحيز السائد، فقد أصبح واضحاً أن هناك علاجاً فعالاً في الدول النامية في الجنوب، كما هو في الشمال، شريطة توافر الهياكل الصحية المناسبة.

وقد بزغ الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والتدرنُّ الرئوي والملاريا كأداة رئيسية في البلدان النامية. وعلينا أن نقدم له الدعم الذي يحتاج إليه. ويجب أن نكفل تمويله لأجل طويل. وتتعهد بأن نؤمن العلاج لثلاثة ملايين من مرضى الإيدز بحلول عام ٢٠٠٥. ولتحقيق ذلك يحتاج الصندوق على الأقل إلى ثلاثة بلايين دولار كل عام. وأؤكد من جديد هنا على الهدف الذي تنادي به فرنسا، بأن يقدم كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بليون دولار لهذا

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة أتايفا (تركستان).

وبالرغم من الصورة الكئيبة حقاً، فإننا لم نقف مكتوفي الأيدي. ولعلكم تذكرون أن جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت في عام ١٩٨٣ أول بلد أفريقي يعترف بوجود فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويضطلع بإنشاء شراكة علمية دولية بغية تفهم الإيدز في أفريقيا والعالم على نحو أفضل. ولعلكم تذكرون أيضاً أن جمهورية الكونغو الديمقراطية أسهمت إسهاماً كبيراً في البحث العلمي لتعريف الإيدز بعد ورشة العمل التي نظمتها منظمة الصحة العالمية في بانغي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وما زال ذلك التعريف مستخدماً حتى يومنا هذا.

ووفقاً لتصميمنا على تصعيد مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اتخذنا بالفعل مبادرات هامة عديدة. ومن بين هذه المبادرات افتتاح مركز نقل الدم الوطني في عام ٢٠٠٢ وما صحب ذلك من إدخال الأدوية الرديفة المضادة للفيروس (مضادات الرتروفيروسات) ومستحضر النيفيرابين لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.

ولا بد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستواجه، في فترة ما بعد الصراع، العديد من الظروف الواقعية الصعبة جداً، خصوصاً فيما يتعلق بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجب مواجهة التحديات التالية: الوقاية، وتوفير العناية للأشخاص الذين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير العناية للأشخاص المصابين بالفيروس، والمعالجة عن طريق مضادات الرتروفيروسات، وإحياء نظام الرعاية الصحية الوطني، والانتعاش الاقتصادي، ومعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، والأمراض الانتهازية ومنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل. ولتحقيق هذه الأهداف، علينا أن

الساخنة، حيث أن عواقبها على مصير الأمم تفوق كل تصور. واليوم، ندرك جميعاً أن مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثل بلاءً رهيباً بالنسبة للبشرية. فالإحصائيات المتاحة تشير إلى أن الضحايا الرئيسيين لمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في معظم البلدان هم من الشباب والنساء والسكان المتقلين وكذلك من محترفي الجنس وزبائنهم. وتلك النتائج مدعومة بالمعلومات التي نواصل تجميعها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلدنا يعاني من عواقب أخرى نتيجة للحرب التي وقع الكونغو ضحية لها.

لعلكم تذكرون أن الصراع المسلح الذي شهدته جمهورية الكونغو الديمقراطية جلب إلى أراضينا قوات من بلاد يتفشى فيها مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنسبة عالية. وكانت نهاية الاقتتال موضع ترحيب من قبل المجتمع الدولي بأكمله ومبعث أمل بالنسبة للشعب الكونغولي. لكن يتعين على المجتمع الدولي ألا ينسى حرباً أخرى، أكثر خبثاً وفتكاً، حرباً لا يمكن أن يكون فيها وقف لإطلاق النار، أو مفاوضات أو حوار مع العدو. وذلك العدو هو وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز: فهو سبب للموت والفقر ويمثل عقبة أمام التنمية.

لقد اتخذت حالة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدي، نتيجة للحرب، أبعاداً استثنائية تثير الجزع. وبناء على التقارير التي قدمها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، يوجد في البلد حوالي ٣ ملايين شخص مصاب بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وما يقارب ١,٥ مليون من أيتام الإيدز. وتوجد في أراضينا نسبة عدوى تقارب ٥ في المائة في المناطق الغربية، ونسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٢ في المائة في المناطق الشرقية التي تضررت ضرراً بليغاً من القتال.

ومرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يهدد بقاء شعوب بأكملها، يصيب الفئة العمرية القادرة على العمل من السكان. وذلك يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية بدرجة أكبر، ولا سيما عن طريق الزيادة الهائلة في عدد الأطفال اليتامى وتدهور الوضع الاقتصادي إذ تعاني معظم البلدان المتضررة من بطء كبير في معدل نمو اقتصاداتها.

لقد وصف مجلس الأمن انتشار مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بأنه تهديد للأمن لأنه يعرّض حق الحياة للخطر. ذلك الحق الذي يشكل أساس حقوق الإنسان. ويدرك المجتمع الدولي الآن خطورة الوضع الناجم عن هذا الوباء والحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير لكبحه وحشد الوسائل لاستتصاله.

وقد أحرز بعض التقدم بالفعل من حيث إذكاء الوعي وحشد الجهود من أجل عكس مسار انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. بيد أن هذا الوباء المستفحل قد اكتسب أبعادا يستلزم معها بالضرورة بذل مزيد من الجهود على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي.

ويتطلب الأمر مضاعفة الجهود المبذولة في مجالات الوقاية والتمويل والحصول على الأدوية والتنسيق بين المبادرات المختلفة.

أما فيما يتعلق بالوقاية، فما زال يلزم الاضطلاع بجهود يدل على أبعادها أن برامج الوقاية لا تغطي أكثر من ٢٠ في المائة من سكان العالم اليوم. وهذا يعني أنه ما لم تتخذ تدابير أنشط بكثير، فإن عدد المصابين سيتضاعف بحلول عام ٢٠١٠. ويلزم لذلك أن تعدّ على نحو عاجل استراتيجيات وقائية واسعة النطاق لتيسير سبل الحصول على مختلف وسائل الوقاية، وأن توضع إجراءات للتنظيف ورفع مستوى الوعي.

نكرس أنفسنا لتحقيق النجاح في بعض الميادين الأساسية. ويتعين علينا تحقيق إعادة التوحيد وإحلال السلام واستعادة السلامة الإقليمية.

وإنني على يقين من أنه سيكون بإمكاننا من خلال الشراكة والتعاون الدولي الواسع اللذين يشركان مجتمعاتنا المحلية بطريقة كاملة في إيجاد عالم خال من مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العقود المقبلة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أعطى الكلمة

الآن لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية.

الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (تكلم بالفرنسية): إن

تخصيص الجمعية كل عام مناقشة رفيدة المستوى لقضية مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يبين مدى اهتمام المجتمع الدولي برمته بمكافحة ذلك الوباء الذي يشكل تهديدا خطيرا للإنسانية. في الواقع أن هذه المناقشة تتيح لنا الفرصة كي نتابع بشكل منتظم حالة تطبيق إعلان الالتزام الذي اعتمده الجمعية في حزيران/يونيه ٢٠٠١ واتخاذ تدابير ضرورية لإعطاء دفعة جديدة لجهودنا في مكافحة هذا الوباء العالمي. وتقرير الأمين العام (A/58/184) يسهّل هذا التقييم ويساعد على تحديد العقبات للتغلب عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

ومنذ ظهور فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قبل عقدين من الزمن انتشر بشكل سريع في العالم. ونلاحظ بقلق كبير أن الحد من انتشاره لم يتحقق بعد. وتشير التقديرات إلى أن هناك حوالي ٤٢ مليون شخص يحملون هذا الفيروس في شتى أنحاء العالم. ونحن ندرك أن هذا الوباء، خصوصا في أفريقيا، انتشر بسرعة كبيرة وهو قاتل بشكل بارز.

ونرى أن التطورات الأخيرة مشجعة وخاصة بتحديد موارد الصندوق العالمي، والقارات التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة وقادة الاتحاد الأوروبي. وهذا اتجاه إيجابي في حشد الموارد من جانب الحكومات لا بد من تعزيزه إذا أردنا حقاً أن نقضي على البلاء المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأود أيضاً أن أبرز الدور الرئيسي الذي يؤديه القطاع الخاص والمجتمع المدني في كفاءة تخصيص موارد إضافية للحرب على الإيدز، فضلاً عن الدور الحفّاز الذي تؤديه الشراكات المتعددة القطاعات في هذا الصدد.

وأخيراً، من الضروري كفاءة النهوض بالتنسيق بين مختلف المبادرات المرتبطة بمكافحة الإيدز تجنباً لتشتيت الجهود، وضماناً للاستفادة المثلى بالموارد.

ويجعلي الإعداد المتأني لهذه الجلسة فضلاً عن نوعية الحاضرين فيها أثق في أن الإجراءات التي نتخذها ستؤدي إلى تعزيز الحملة العالمية من أجل التنفيذ الكامل لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإلى تكييف صراعنا المشترك مع هذا المرض الذي يهددنا جميعاً.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أشكر رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

وأعطي الكلمة لصاحب الفخامة السيد ألبيرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق.

السيد شيسانو (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن عميق تقديري للفرصة التي أتيت لي لمخاطبة هذا الجمع الهام بشأن إحدى مشاكل العالم الكبرى، ألا وهي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذه هي اللحظة المناسبة لتقييم التقدم المحرز وأوجه القصور التي اتضحت في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اعتمد في الدورة السادسة والعشرين الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

كذلك يتطلب الأمر مزيداً من الجهود لتأمين الحصول على الرعاية والعلاج لأكثر عدد ممكن من الناس. وتزداد حدة هذه المشكلة كثيراً في أفريقيا، حيث لا يتلقى ٩٥ في المائة من المرضى أي رعاية أو علاج. ومما يحتمل أن يجي الآمال في هذا الصدد الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً في نطاق منظمة التجارة العالمية، والذي سيُسمح بمقتضاه للبلدان التي لا تملك قدرة إنتاجية في قطاع الأدوية باستيراد أدوية نوعية. غير أن من المهم حتى يحقق ذلك الاتفاق الآمال المعقودة عليه أن يراعى في تنفيذه الحاجة إلى عمل سريع تمليه الظروف الصحية ذات الطابع العاجل فيما يتصل بالإيدز، بما في ذلك تبسيط الإجراءات الإدارية.

ورغم ذلك فإن توسيع نطاق الحصول على الرعاية الطبية مرتبط أيضاً بضرورة تطوير نظم صحية أسهل في إمكانية وصول السكان إليها، ولا سيما في أفريقيا. وعلاوة على الآثار التي ينطوي عليها ذلك بالنسبة للهيكل الأساسية والإدارة، لا يقل تدريب العاملين في المجال الطبي أهمية عن ذلك. وتزيد هذه الاحتياجات حدة بسبب ظاهرة استنزاف الأدمغة التي تؤثر في هذا القطاع بصفة خاصة.

وتتطلب الجهود الإضافية في المجالات التي أشرت إليها من فوري قدر أكبر من الموارد المالية سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. ومع أن الموارد المتاحة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان النامية لم تتجاوز ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦، فإنها ارتفعت بشكل ملحوظ منذ أصدر أميننا العام السيد كوفي عنان في عام ٢٠٠١ النداء لإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والمalaria والسل. وبلغت هذه الموارد في عام ٢٠٠٣ مبلغاً قدره ٤,٧ بلايين دولار. بيد أن هذا المبلغ يقل كثيراً عن الاحتياجات المطلوبة لمكافحة هذا الوباء بشكل فعال، الأمر الذي يحتاج لمبلغ يتراوح بين ٧ و ١٠ بلايين دولار في عام ٢٠٠٥.

والمجتمع المدني والشركاء الدوليين والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. ويعتبر القادة الأفريقيون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الطوارئ العاجلة. ويجمل إعلان وخطة عمل أبوجا نهجا في التصدي لهذه الكارثة. وقررنا أن ندرج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كمسألة شاملة لعديد من القطاعات بالنسبة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كما قررنا إنشاء مبادرات أخرى من قبيل منظمة رصد حالة الإيدز في أفريقيا واللجنة المعنية بالإيدز والحكم في أفريقيا.

وفي أثناء مؤتمر قمة مابوتو في تموز/يولية الماضي، أكد القادة الأفريقيون مجددا التزامهم بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باعتمادهم إعلان مابوتو بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية المرتبطة به. وتتمثل أولويتنا هنا لدى التصدي لهذه التحديات في الحد من الوفيات والمرض المرتبط بالإيدز. وندرك مواطن ضعفنا ولدينا اعتقاد راسخ بوجوب الاستثمار في النهج الإقليمية ودون الإقليمية بغرض الفعالية في العلاج والتنفيذ ولا سيما العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية.

وبالرغم من أن هذه الحالة تستدعي تدخلا عاجلا من حيث رعاية المصابين وعلاجهم، لا ينبغي أن ننسى أن الوقاية لا تزال عصب أي برنامج لمكافحة انتشار هذا الوباء. ومن الضرورات الحتمية أيضا تعزيز خدمات الرعاية الصحية ضامنا لنجاح الرعاية والعلاج.

ويلزمنا تعزيز الشراكة الدولية من أجل النجاح في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا، ولا سيما الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا السياق، نشيد بالعدد المتزايد من المبادرات لدعم أفريقيا في كفاحها ضد الإيدز.

وتلك المبادرات من شركائنا تسهم في تعزيز قدرتنا على السعي إلى تحقيق الهدف المشترك وهو إيجاد عالم خال

واسمحوا لي بأن أثنى على الأمين العام لتفانيه والتزامه إزاء مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فقد كفل من خلال عدد من المبادرات أن تصبح مكافحة هذا المرض إحدى الأولويات الرئيسية في جدول أعمال الأمم المتحدة.

ذلك أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل في عصرنا كارثة غير مسبوقه. وهو يؤثر في كافة طبقات المجتمع، غنيها وفقيرها، كبيرها وصغيرها. وإيجاد حل له يمثل تحديا عالميا ويتطلب تضافرا شاملا ومتكاملا. ويساورنا قلق عميق إزاء سرعة انتشار هذا الوباء وتأثيره الاجتماعي الاقتصادي في بلداننا.

ويوجد على نطاق العالم، وفقا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك، ٤٢ مليونا من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، منهم سبعون في المائة من أفريقيا. وثمة ارتفاع في معدل الإصابة والوفيات في أفريقيا، حيث أكثر المتأثرين بالمرض من الشباب، ولا سيما النساء. وعدد اليتمى والأطفال الذين يضطرون إلى ترك المدارس في ازدياد، مما يهدد التنمية والظروف البشرية في المستقبل في أفريقيا. كما أن عدد الأرامل يتزايد وقوة العمل لدينا تنخفض بشكل حاد. ويلزم تمكين المجتمعات المحلية الضعيفة، وبخاصة المرأة فيها، من إدارة المخاطر المرتبطة بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسيطرة عليها.

ويتأثر بهذا المرض النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات تأثرا جذريا، ويشكل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عقبة كأداء تعترض طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويلزم إيجاد حلول متكاملة.

ونحن في أفريقيا عاكفون بنشاط على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونقوم بتنفيذ خطط استراتيجية متعددة القطاعات بمشاركة نشطة من الحكومات

الذي تم التوصل إليه في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ في منظمة التجارة العالمية بشأن هذه المسألة. والقضية الآن هي قضية تنفيذ الاتفاق. وسنكرس أنفسنا لتحقيق ذلك.

إن السياسة الفعالة للإيدز جوهرية للتنمية وتتعلق مباشرة بمكافحة الفقر. ولقد اختارت سويسرا دمج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مشاريعها للتعاون الإنمائي.

ومن الأهمية أن تُراعى في مكافحة الإيدز الحقائق على أرض الواقع. فلا بد من مراعاة مختلف أنظمة البلدان الصحية والتعليمية والاجتماعية. ولا يمكن لنظام صحي يضم قلة من الأطباء والمرضات والمراكز الصحية أن يصنع المعجزات، حتى لو توفرت أفضل النوايا في العالم. إن توفر الأدوية والعلاج عنصر أساسي حاسم في الوقاية من الإيدز في البلدان النامية.

ولقد طُلب من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا أداء دور رئيسي. وفي غضون عام واحد فقط، منحتنا مؤسسة التمويل هذه أملا في أننا قد نستطيع التصدي لهذا التحدي. وبناء على طلب من الصندوق، الذي يتخذ من جنيف مقرا له، اتخذت الحكومة السويسرية قبل ثلاثة أيام قرارا هاما ومبدئيا. فإذا رغب شركاء الصندوق في هذا، فسيُصنّف كمنظمة دولية وسيُمنح امتيازات وحصانات في سويسرا كالتى تُمنح تقليديا لمثل هذه المنظمات. ولقد اتخذنا ذلك القرار لأن الصندوق العالمي ينبغي أن يكون تحت تصرفه موظفون قادرون على العمل بالمرونة والكفاءة اللازمتين لتلبية الاحتياجات المالية الملحة للبلدان المتضررة من الأزمة. وبالنسبة للإيدز والسل والملاريا - أمراض الفقر الثلاثة - من الأهمية بمكان أيضا أن يتمكن الصندوق من التعاون بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة

من الإيدز. كما أود أن أثنى على الأمم المتحدة لإنشائها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وأعتقد أن صرف الصندوق لأمواله في الوقت المناسب من شأنه أن يساعد المتضررين بشدة من هذا الوباء. ولذا نحث البلدان والمؤسسات التي تعهدت بتقديم موارد للصندوق على الوفاء بتعهداتها. فنحن نواجه مشكلة عالمية تتطلب إجراء عالميا. وإننا جميعا في قارب واحد، فدعونا نكافح معا لمنعنا من الغرق.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أشكر رئيس

جمهورية موزامبيق.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد باسكال كوشبان، رئيس الاتحاد السويسري.

الرئيس كوشبان (تكلم بالفرنسية): تهنيئ سويسرا

الأمم المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن مكافحة الإيدز. ومن الضروري أن نقيّم تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي اعتمد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠١. إن تحقيق الأهداف المحددة في الإعلان يكتسي أهمية كبرى.

وفي مواجهة هذا الوباء المروع تصبح الوقاية وإمكانية الحصول على الرعاية أمران لا ينفصمان. وبينما تقلقنا جميعا أخطار هذا المرض، كلنا نعلم جيدا أن الخسائر الفادحة للفيروس لا تضر الجميع بشكل مماثل. وقبل كل شيء، نحن مشغولون بالبلدان النامية وشعوبها، التي كانت أولى ضحايا هذه الآفة. ولا يمكننا أن ننسى أن ٧٠ في المائة من المصابين بفيروس الإيدز يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء.

ولا بد لنا من أن نتأثر في جهودنا لإتاحة الأدوية بقدر أكبر لمن يحتاجونها. وترحب سويسرا بالحل التوفيقى

جيدا جدا في مجال الصحة العامة. وحيث أنهما لا تملك جيشا ولا تواجه النفقات التي يقتضيها الجيش فقد مكنا هذا في كوستاريكا من تكريس تلك الموارد لتطوير هياكل أساسية صحية تتلاءم مع احتياجات الدولة وتوفر إمكانية حصول الجميع على خدمات النظام الصحي العام. ومع ذلك، فوجئت كوستاريكا بهذا المرض، شأنها في ذلك شأن جميع البلدان الأخرى.

وبمساعدة الدول الصديقة والهيئات الدولية، بادرت مؤسسات الصحة العامة التابعة للدولة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات العامة الأخرى بوضع وتنفيذ عدد من الاستراتيجيات لصياغة وتطوير الرد الوطني للتصدي للخطر الذي يشكّله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولقد أفضى ذلك إلى إنشاء مجلس وطني للتصدي الشامل للوباء، الذي يشمل مشاركة عامة وخاصة معا؛ وإلى إقرار قانون عام بشأن الإيدز؛ وإلى إنشاء شبكة من المنظمات غير الحكومية وتنفيذ برنامج شامل للمصابين بالفيروس والإيدز.

وفي عام ١٩٩٧، أي بعد مرور عام بالكاد على إقرار استخدام العلاج المضاد للفيروسات التراجعية لمرضى الإيدز في البلدان المتقدمة النمو، بدأت كوستاريكا في استخدام هذا العلاج، وأدى ذلك القرار الذي لم يسبق له مثيل إلى تغيير نوعي في مسار التصدي للمرض، حيث مكّنا من زيادة متوسط العمر المتوقع وتحسين نوعية حياة المرضى على حد سواء.

واليوم يوفر العلاج المضاد للفيروسات التراجعية في كوستاريكا للجميع مجانا.

إن المثلين الجنسيين هم أكثر المعرضين لمرض الإيدز حيث تصل نسبتهم إلى ٤٣,٦ في المائة من الحالات المسجلة، ثم يأتي بعد ذلك الغيريون الجنسيون ونسبتهم

نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهما منظمات تتخذان أيضا من جنيف مقرا لهما. وسيلُغ مجلس الصندوق العالمي رسميا بقرار الحكومة السويسرية الشهر المقبل. ويسعد سويسرا أن تتمكن من زيادة دعمها للصندوق العالمي بهذه الطريقة.

لقد وضعت الهيئات الدولية التي تكافح الإيدز إطارا يمكن من خلاله لكل دولة أن تحدد استراتيجيتها. وقد جئنا هنا اليوم لتتشاطر تجاربنا في مكافحة الإيدز. ومقارنة بالبلدان الصناعية الأخرى، يوجد في سويسرا عدد كبير نسبيا من المشخصين بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز. وفي مواجهة زيادة عدد حالات الإصابة، توجد حاجة حتمية إلى تحقيق توافق آراء بشأن أهدافنا. ولقد اعتمدت سويسرا سياسة لسكانها تقوم على أساس العمر والعوامل الوضعية التي تدعو بصفة رئيسية إلى المسؤولية الفردية. وتشجع هذه السياسة بشكل أساسي استعمال الرفالات وتوزيع الحقن النظيفة والسلوك الجنسي المسؤول. وهي تدعو أيضا إلى حملات توعية عامة ومنتظمة تتضمن رسائل منفتحة ذهنيًا وتشدد على قيم مثل التضامن والإخلاص في بيئة تتسم بالاحترام.

إن مدى انتشار المرض ومعدل الإصابات الجديدة حول العالم يثبتان حقيقة أنه لا يجوز التراخي في الجهود المبذولة لمكافحة الإيدز. يجب علينا أن نواصل جهودنا في البلدان الصناعية، وأن نعززها في البلدان التي تفتقر إلى وسائل مكافحة هذه الآفة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أشكر رئيس

الاتحاد السويسري.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيدة لينيت سابوريو،

نائبة رئيس جمهورية كوستاريكا.

السيدة سابوريو (كوستاريكا) (تكلمت

بالإسبانية): رغم أن كوستاريكا بلد نام فإنها تملك سجلا

في وضع مشروع ميسوأمريكا لرسم نهج شامل لمواجهة الإيدز والتدرن والملاريا بين السكان المهاجرين والمنتقلين.

والتحديات التي تواجهها كأمة تتمثل في تكثيف جهودنا لتوعية أصغر الفئات سناً، وتوفير فحوصات حسنة التوقيت لجميع النساء الحوامل خاصة أكثرهن ضعفاً وفقراً؛ وإدراج مسألة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستوى الأولي لخدمات الصحة العامة. والحاجة الملحة إلى وضع البروتوكولات والتثقيف للتعامل مع أكثر الفئات ضعفاً مثل العاملات في مجال الجنس؛ والحاجة لمكافحة التهميش والتمييز والوصم للمرضى من خلال التعليم، وتنفيذ الإجراءات التصحيحية مثل مبدأ عدم التمييز لأسباب صحية، أحد الإنجازات الكبرى التي ذكرتها سابقاً؛ وتقوية الجهود المشتركة للخدمات الصحية العامة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال؛ وصياغة وطباعة بروتوكول خاص بالوقاية والسيطرة على الإيدز ونشره على نطاق واسع؛ وأخيراً الحاجة إلى تحويل المجلس الوطني للنهج الشامل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى هيئة قانونية لتزويده بقدرة أكبر للعمل.

إننا ندرك جيداً أن كل شخص معرض لخطر العدوى. وينبغي لنا أن ندرك أيضاً أنه بغض النظر عن الجنس أو المكانة الاجتماعية أو التفضيل الجنسي فإننا جميعاً نتمتع بنفس الحق في الحماية والعلاج من خطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وإلقاء اللوم على الفئات الضعيفة أو الأفراد لم يكن قط وسيلة فعالة لتعزيز الوقاية أو مواجهة التحديات التي يفرضها المرض. المحرمات والوصم والعزل لا تؤدي إلا إلى زيادة المخاطر وزيادة فرص انتشار المرض وتقليل فرص معالجة الذين يحتاجون إلى العلاج.

إن رد المجتمع الدولي على هذا التحدي يجب أن يكون متزامناً وأن يغطي عدة جبهات مثل: تطوير

٢٤,٩ في المائة ثم أصحاب الممارسات الجنسية المزدوجة بنسبة ١٥,٦ في المائة. وتظل الممارسات الجنسية الوسيلة الرئيسية للعدوى بالنسبة لـ ٩٤ في المائة من الحالات المسجلة. وتشير هذه البيانات بوضوح إلى الحاجة الملحة إلى وضع تدابير وقائية فعالة، بما في ذلك، بشكل خاص، التعليم.

نفذ اليوم في كوستاريكا العديد من الإجراءات للاستجابة الفعالة لهذا المرض. وتتضمن هذه الإجراءات: التنسيق بين مختلف قطاعات المجتمع، العامة والخاصة، في استراتيجية مشتركة؛ وعمليات فحص بنسبة ١٠٠ في المائة لمصارف الدم؛ ووضع وتطبيق بروتوكولات للإدارة الشاملة للمشكلة ولكل حالة منفردة. ووضع وتنفيذ خطة استراتيجية وطنية لاتباع نهج شامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤؛ وإدراج مسألة مواجهة الإيدز في السياسة الصحية الوطنية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ مع التشديد على الوقاية.

وبفضل هذه السياسات تمكنا من تحقيق بعض أوجه النجاح التي ينبغي أن تتضاعف وأن يتسع نطاقها. ومن ضمن تلك الإنجازات ما يلي: إقرار الصندوق العالمي لمحاربة متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والتدرن الرئوي والملاريا للمشروع الكوستاريكي للمواجهة الشاملة للمشكلة؛ واعتماد حظر التمييز لأسباب صحية في المسائل المتصلة بالعمل في سياق تشريعات العمل الوطنية؛ جهود الاستعراض والتحليل والتحديث الجارية لإحصاءات الوطنية حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بغية اعتماد أفضل القرارات الممكنة في تنفيذ الاستراتيجيات وتخصيص الموارد؛ ووضع وتنفيذ خطط وقاية ثنائية في مناطق الحدود في ميدان الصحة الجنسية والإنجابية؛ وتعزيز واعتماد سياسة إقليمية، على مستوى أمريكا الوسطى للتفاوض المشترك حول أسعار العقاقير المضادة للفيروسات التراجعية؛ والترويج والاشتراك

كما أن المديونية المزمّنة لمعظم تلك البلدان إنما تزيد من حجم المأساة.

ولعلنا استغرقتنا الكثير من الوقت لإدراك حجم الكارثة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية نتيجة هذه الآفة. إلا أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠١ وأهداف الألفية الإنمائية مهدت الطريق لنوع جديد من التعاون والشراكة لمحاربة هذا الوباء.

وهنا نشيد بالعمل المنسق الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم. وبلجيكا فخورة جدا بالرؤية والتصميم الذين يتحلّى بهما السيد بيتر بيوت الذي يقود هذا الجهد.

إن بلجيكا تؤيد بشدة إنشاء آلية جديدة لتعبئة الموارد مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وكذلك البرنامج المتعدد الأقطار للبنك الدولي.

ولكن زيادة الموارد هذه، بحمد ذاتها، لا تكفل النجاح. فلا بد من أن يقترن ذلك بضمانات تكفل الاستدامة. ولذا فإننا ننادي باتساق المبادرات وبتوحي الوحدة والجدوى العملية في الاستراتيجيات التي نظورها لمكافحة هذه الظاهرة. فإثقال كاهل البلدان المعنية بإجراءات ذات صفة عقابية سيؤدي إلى نتائج عكسية. ونحن نؤمن بأن الرعاية الاجتماعية والطبية يجب أن تحصل على نفس الدعم الذي تحصل عليه الوقاية. وبلجيكا ساندت بعزم المبادرات المتخذة في إطار منظمة التجارة العالمية بخصوص الأدوية الأساسية التي لا تحمل أسماء تجارية، مثلما ساندت توفير الحصول الفوري على العقاقير المضادة للفيروسات التراجعية.

لقد قررت الحكومة البلجيكية في مؤتمر قمة الألفية الذي انعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تخصيص مبلغ ١٠ ملايين يورو لمكافحة الإيدز. وبين العامين ١٩٩٠ و ٢٠٠٣ تضاعفت المبالغ المخصصة لمكافحة الإيدز إلى

علاجات أكثر فعالية؛ والتغلب على التحيز والقضاء على الوصم؛ وتعزيز مزيد من التضامن الدولي الذي يشمل الحكومات، وشركات المستحضرات الصيدلانية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات رعاية المرضى، والمنظمات الدولية بما يفرضي إلى استراتيجيات وقائية أكثر فعالية وإمكانية أفضل للحصول على العقاقير المضادة للفيروسات التراجعية.

تقوم كوستاريكا بعمل كل ما يمكنها لمواجهة التحدي الناشئ عن هذا الوباء. ولكنه، شأنه شأن أي مسألة تهدد وجود البشرية نفسه، فإن الجهود الوطنية يجب أن تكملها تحالفات عالمية واسعة. ويحدوني عظيم الأمل أن تتمكن في هذا الاجتماع من دمج وتكثيف تلك التحالفات لصالح الحياة.

الرئيسة بالنيابة (تكلت بالروسية): أشكر نائب رئيس جمهورية كوستاريكا.

أعطي الكلمة الآن لدولة السيد لويس ميشيل نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية بلجيكا.

السيد ميشيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إن وباء الإيدز الرهيب يظل يتفشى بمعدل مخيف مؤثرا في المقام الأول على أفقر سكان كوكبنا. وهو بطبيعة الحال يتطلب بحثا طبية جديدة، إلا أن التحدي الذي نواجهه أكبر من ذلك بكثير.

إن التمييز الاجتماعي والاقتصادي والإنساني الذي يلحق الأذى بالمصابين بالإيدز يتطلب التزاما قويا. إن الـ ٤٥ مليون إنسان المصابين بهذا الفيروس، معظمهم في أفريقيا، يعانون من أكثر من مجرد آثار المرض البدنية. إن الفقر المدقع الذي يعيشون في ظله يجرمهم من العناية التي يحتاجون إليها. وإن الحروب والصراعات المستفحلة كثيرا في هذه البلدان تعيق أو تمنع نظم الوقاية والكشف والرعاية.

الأدوية. وهدف البرنامج السماح للأفراد والمجتمعات المحلية بالحصول بتكلفة منخفضة على الدواء الأساسي المراد به علاج الأعراض التي كثيرا ما تتكرر مصاحبته للمرض.

وكذلك بغية تحسين إمكانية الحصول على الرعاية الأساسية العالية الجودة، مؤت بلجيكا دعم عمليات التمويل الصغيرة والتأمين الصحي على الصعيد المحلي، بالإضافة إلى برنامجها للتعاون مع البلدان الشريكة لها.

وتؤكد حكومتنا الجديدة التزامها بتعزيز سياساتها التعاونية مع أكثر البلدان تضررا. وستقوم تلك السياسة على الأهداف التي حُددت دوليا، مثل الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية، ونتائج مؤتمر جوهانسبرغ ومونتيري، والمبادئ التوجيهية للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في بلجيكا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لدولة السيدة ليدي بولفر، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في لكسمبرغ.

السيدة بولفر (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية):

أود قبل كل شيء أن أشيد بالأمين العام على تقريره، الذي وفر لنا صورة عامة جيدة للعديد من أوجه التقدم المحرز في شتى أنحاء العالم منذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عام ٢٠٠١.

إن رئاسة الاتحاد الأوروبي ستبلغ قريبا عن الجهود المبذولة من الاتحاد وعن برنامج عمله، الذي تدعمه لكسمبرغ تماما. ويسعدني أن يمثلّ إسهام الاتحاد الأوروبي في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ٥٥ في المائة من مجمل المساهمات المقدمة للصندوق.

خمسة أضعاف بفضل أعمال الحكومة البلجيكية وهيئات المقاطعات والقطاع الخاص. أما فيما يتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص فإن بلدي مستعد لمشاركة المجتمع الدولي الخبرة التي اكتسبها ذلك القطاع لا بالنسبة للبحوث الخاصة بالأدوية الجديدة للوقاية والعلاج فحسب، وإنما أيضا بالنسبة للإجراءات المتخذة في مكافحة التمييز والوصم.

ونحن نعلم أن الإيدز لا يمكن قهره إلا إذا انحسر الفقر. وذلك سبب آخر لإعطاء أولوية مطلقة لتخفيف ديون أشد البلدان فقرا. وأجد صعوبة في فهم وقبول عدم حل قضية الديون حتى الآن رغم الإعلانات العديدة للمواقف والبيانات التي أدلي بها تأييدا للحل.

إن الوضع الراهن للوباء، وأكثر تحديدا أثر العوامل الاجتماعية على انتشاره، يتطلب استجابات واستراتيجيات متعددة. فلا بد من تزامن اتخاذ الإجراءات الرامية إلى الوقاية، خاصة من خلال التعليم؛ وإلى مكافحة الوصم بالعار من خلال التدخل في الميادين الاجتماعية والسياسية؛ وأخيرا إلى تعزيز برامج الرعاية الشاملة ودعم العلاج. على أية حال، لا يمكن تحقيق نتائج مرضية إلا إذا كان هناك التزام سياسي قوي على أرفع مستوى وطني.

وقد يفيد أن نذكر المبادرة البلجيكية في إطار الشراكة الدولية من أجل مكافحة الإيدز في أفريقيا. ولقد أدمج ذلك البرنامج في العمليات الحالية وهو يعتمد على منظمات غير حكومية، ومجتمعات محلية، ومنظمات المصابين بالفيروس والإيدز، وهياكل صحية أساسية. ويقدم البرنامج أطقم الأدوية الأساسية المعدة للرعاية المنزلية للمتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويُنفذ البرنامج في بعض البلدان الأفريقية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الصحة العالمية، وصناعة

وإنني أشجع جميع الدول الراغبة في الانضمام إلى شبكة استر. فهي نهج مبتكر سيمكّن المرضى في أشد البلدان فقرا من الحصول على نفس الفرص ونفس الآمال الموجودة في أكثر البلدان ثراء.

إن إمكانية حصول البلدان النامية على العلاج مسألة حاسمة. فلا يمكننا الاستمرار في قبول وضع لا يستطيع فيه الحصول على العلاج سوى ٥ في المائة من الأشخاص الممكن علاجهم، ووضع يعيش فيه أغلبية المتاح لهم العلاج في بلداننا الصناعية. ولهذا فإن إبرام اتفاق يسمح بإمكانية الحصول على العقاقير الرديفة، في رأينا، خطوة هامة إلى الأمام.

لقد بذلت لكسمبرغ جهودا عديدة منذ إعلان عام ٢٠٠١. ونحن نتوقع تخصيص موارد متزايدة لمبادرة استر، ونسهم بمليون يورو سنويا للصندوق العالمي. ومساهمتنا في برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تزداد أيضا باستمرار، وندعم عددا من المشروعات الثنائية في مكافحة الإيدز.

وإذا انضمت جميع البلدان الصناعية إلى المجموعة التي لا تزال صغيرة جدا من البلدان التي تعطي أكثر من ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي في شكل مساعدات إنمائية رسمية - ولكسمبرغ عضو في تلك المجموعة - يمكن عندئذ حشد موارد إضافية كبيرة لمكافحة الإيدز.

وعلى الصعيد الوطني، تواصل لكسمبرغ بذل جهودها لتحقيق المزيد من التحسن في الاهتمام بمرضى الإيدز ورعايتهم. ومن الأهمية أن تواصل جميع بلدان العالم مكافحة الصمت والتمييز اللذين يحيطان بهذه المشكلة الخطيرة، وضمان الاحترام الكامل والتام للحقوق الإنسانية للمصابين بهذا المرض.

ويسعد لكسمبرغ الالتزام المستمر للأمم المتحدة والمجتمع الدولي باللذين يواجهون آفة فيروس نقص المناعة

هل بذلنا جهودا كافية في العامين الماضيين للمكافحة الفعالة لهذه الآفة والدمار الناتج عنها؟ للأسف، يُظهر لنا الوضع العالمي أننا لم نفعل ذلك، فجهودنا حتى الآن غير كافية. والموارد المتاحة، لسوء الطالع، تقل كثيرا عن الاحتياجات. ومع ذلك، كانت جهودنا كبيرة. وبمثل ولاء الإيدز تحديا على نطاق غير مسبوق، ومواجهتنا له هي محاولة للتصدي لذلك التحدي. والدليل على ذلك المبادرات العديدة التي ظهرت، خاصة المبالغ - غير الكافية ولكن الكبيرة رغم ذلك - التي خصصت للصندوق العالمي.

ويجب ألا ننسى في هذا السياق أن الأمراض الأخرى، بما في ذلك السل والملاريا، لا تزال مسؤولة عن وفاة الملايين في العالم. واليوم، تُخصص أموال عامة كبيرة لمكافحة الإيدز. ومع ذلك، ونظرا لحدة المشكلة وتعقيدها، يجب إنشاء شراكات جديدة ويجب أن تكون تكملة لجهودنا.

ولا بد من تشجيع المبادرات الابتكارية والإبداعية لتمكين تعزيز التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد الوطني. وفي ذلك السياق، اسمحوا لي أن أذكر على وجه الخصوص مبادرة استر، التي أطلقتها فرنسا وانضمت إليها حتى الآن لكسمبرغ وإسبانيا وإيطاليا. إن الهدف منها تهيئة الظروف والهيكل اللازمة في البلدان النامية كي تقدم الرعاية الفعالة لمرضى الإيدز حتى نضمن إمكانية الحصول على العلاج بطريقة متكاملة وفعالة. وتحقيقا لهذا الغرض، تشجع مبادرة استر وتدعم توأمة المستشفيات في الشمال مع المنشآت الصحية في الجنوب من أجل تبادل المعرفة، مما يمكّن المستفيدين من تحقيق أفضل تنسيق لكيفية علاجهم للمرضى. واليوم، وبفضل مشروع لكسمبرغ، بدأ المرضى بالفعل يتلقون العلاج في مستشفى كيغالي في رواندا.

والشباب الذين لديهم شركاء جنسيين متعددين. وبعد ذلك انتشر الوباء إلى مجتمع الأعمال التجارية بشكل عام وإلى المراكز الحضرية الصغيرة.

ثم انتشر الوباء في المناطق الريفية، مما نجم عنه معدلات عالية من الانتشار المصلي بين السكان عموماً.

وأخيراً، لوحظ وجود اتجاهات انتشار منخفضة في مواقع الرصد الرئيسية ابتداءً من منتصف التسعينيات.

إن أهداف الدورة الاستثنائية للجمعية العامة هي تخفيض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة بنسبة ٢٥ في المائة في أكثر البلدان تضرراً بحلول سنة ٢٠٠٥؛ وخفض عدد إصابات الرضع المولودين لأمهات مصابات بالفيروس بنسبة ٢٠ في المائة. وفي أوغندا، كان المعدل الكلي لانتشار الفيروس قبل الولادة في عام ٢٠٠١ يبلغ ٦,٥ في المائة. وكانت معدلات الانتشار المصلي بين النساء اللاتي يزنن المستشفيات قبل الولادة ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة تقدر بما يتراوح بين ٥ و ٦ في المائة بنهاية ٢٠٠٢، انخفضت من ١٨,٥ في المائة في ١٩٩٣. وكان معدل الانتشار الكلي للفيروس بين الأطفال ١,٤ في المائة، كما كان هناك ازدياد كبير في النساء الحوامل المصابات بالفيروس اللاتني يتلقين علاجاً مضاداً للفيروس لمنع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل.

ومنذ آخر تقرير قطري للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، لشهر آذار/مارس ٢٠٠٣، بلغ المؤشر المركب للسياسة الوطنية في أوغندا ٧٥ من ١٠٠ نقطة. وذلك يبرز الالتزام الوطني المتزايد بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عدد من المجالات الحاسمة.

أولاً، لقد زادت أوغندا بقدر كبير التزامها المالي تجاه مكافحة الفيروس كما صممت نظام قاعدة بيانات لتعقب

البشرية/الإيدز، ونحن نقر التوصيات المقترحة في تقرير الأمين العام. إن جلستنا اليوم نجاح في حد ذاته، وتزداد أهمية نظراً لأن المشاركة المستمرة السياسية الرفيعة المستوى تبقى أمراً لا غنى عنه إطلاقاً. وبعد هذه المرحلة الأولى اليوم، يجب علينا أن نواصل بذل جهودنا من أجل التنفيذ الكامل لكل الأهداف التي وضعناها لأنفسنا في إعلان الالتزام عام ٢٠٠١.

الرئيسة بالنيبابة (تكلمت بالروسية): أشكر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في لكسمبرغ على بيانها.

أعطي الكلمة للنائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في أوغندا، دولة الأونرابل جيمس وباكابولو.

السيد وباكابولو (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أود الإشادة بالأمم المتحدة على التزامها المستمر بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولقد أظهرت تجربة أوغندا وتجربة أنحاء أخرى من العالم أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وباء يعكس مزيجاً معقداً من القضايا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية.

وبالتالي، لا يمكن التصدي لهذا الوباء في إطار استراتيجيات الصحة العامة وحدها. فهو يقتضي اتباع نهج متعدد القطاعات والمشاركة النشطة من مختلف أصحاب المصلحة.

ومنذ تشخيص المرض لأول مرة في عام ١٩٨٢، مرّت طريقة حدوث وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومدى انتشاره في أوغندا بالمراحل التطورية الأربع المتميزة التالية.

كان الوباء مقتصرًا أصلاً على قطاع معين من السكان يشار إليه بوصفه المجموعات المعرضة للخطر. وتشمل هذه المجموعات العاملين في مجال الجنس التجاري والمجموعات المتنقلة من قبيل سائقي الشاحنات والعسكريين

الأشخاص المصابين. بمرحلة متقدمة من الفيروس سبيلا للحصول على تركيبة العلاج المضاد للفيروس. وفي حين زادت المراكز التي توفر العلاج المضاد للفيروس في أوغندا من ٧ في المائة إلى ٢٣ في المائة في عامين، لا يتمكن سوى ما يقدر بـ ١٠.٠٠٠ شخص من ١٥٨.٠٠٠ من الحصول على العلاج المضاد للفيروس. وما يربو على ٦١,٩ في المائة من الرجال و ٤٤,٢ في المائة من النساء يستعملون الرفالات.

وفي الإطار الاستراتيجي الوطني المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اتخذت أوغندا التدابير التالية من أجل رصد وتقييم الاستجابة الوطنية: إنشاء وحدة للرصد والتقييم؛ ولجنة أوغندا للإيدز؛ وإنشاء لجنة فرعية للرصد والتقييم بشأن الإيدز، مؤلفة من ممثلي جميع أصحاب المصلحة؛ ووضع إطار للرصد والتقييم، بما في ذلك تحسين المؤشرات الوطنية المتعلقة بالفيروس ووضع مؤشرات على مستوى المديرية والقطاعات وقاعدة بيانات لتعقب الموارد؛ ووضع استراتيجيات لجمع واستخدام البيانات على مستوى المصدر لتوفير المعلومات من أجل التخطيط.

وما زلنا نواجه بعض التحديات، من قبيل إحراز تقدم محدود في تحقيق أهداف عدد من المؤشرات، لا سيما في علاج مرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعايتهم والحصول على العلاج المضاد للفيروس والأدوية المضادة للفيروس لمنع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل؛ في الأعداد الكبيرة من الأيتام بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذين يتحملون الاضطلاع بدور العائل وهم غير معدّين للقيام به بعد؛ وفي فجوة التمويل الكبيرة الموجودة في تنفيذ استراتيجياتنا الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نعاني من النشاط الإرهابي واحتطاف الأطفال في الجزء الشمالي من أوغندا، مما يجعل

الموارد من المصادر الخارجية لمختلف المواضيع في الإطار الاستراتيجي الوطني، كما أوصت بذلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

ثانياً، لجأت أوغندا إلى إتباع نهج متعدد القطاعات لمكافحة الفيروس ولضمان إدماج برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في وثائق التخطيط الاستراتيجي الوطني، بما في ذلك خطة العمل الوطنية للقضاء على الفقر، التي تمثل الإطار الإنمائي الشامل للبلد. وأوغندا على وشك الانتهاء من وضع سياسة شاملة للإيدز، تركز على وجود سياسة وطنية متسقة وإطار تنظيمي لجميع أصحاب المصلحة.

وأُنشأت أوغندا شراكة قوية في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أساس كيانات ذات تنسيق ذاتي، تشمل وزارات الحكومة المركزية والحكومات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وأخيراً، وضعت أوغندا استراتيجية رعاية شاملة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تقوم على توفير المشورة الطبية، بما في ذلك التماس المشورة والاختبار بشكل طوعي، ومنع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل، والإدارة الإكلينيكية المكوّنة من علاج الإصابات الانتهازية، والعلاج المضاد للفيروس، وتوفير المسكنات والرعاية الطبية للأطفال والوقاية الكيميائية.

ومن قبيل متابعة مؤشرات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، اتخذت أوغندا عدداً من التدابير في المجالات الجوهرية المتعلقة بالوقاية وتغيير السلوك والرعاية والعلاج والبحوث والرصد والتقييم.

وأحرزت أوغندا تقدماً محدوداً جداً في الإحصائيات التالية. فقد جرى تشخيص أكثر من ٢٠ في المائة من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وعلاجها وتقديم المشورة الطبية بشأنها، ويجد ٦,٣ في المائة من

وتتطلب الخسارة المأسوية من ضحايا الإيدز، ولا سيما بين أفقر الناس وأكثرهم تضررا، استجابة عالمية. ونحن نصر على عبارة "عالمية" لأن عملية العولمة لا بد من أن تُترجم ويُعمل بها، في المقام الأول، في إطار منظور للتضامن مع أفقر البلدان.

وتمثل القيادة السياسية القوية أمرا جوهريا لنجاح مكافحة الإيدز. ينوّه الاتحاد الأوروبي بالتزام العديد من الزعماء هنا اليوم، ولا سيما في أفريقيا. ومع ذلك، لا تزال المشاركة السياسية القوية مطلوبة، بما في ذلك البلدان التي ينتشر فيها المرض بسرعة. ومنع انتشار الفيروس صعب ولكنه ممكن. وقد أثبتت بعض البلدان ذلك بإبطاء انتشار الوباء بل بعكس مساره.

وفي استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي المعقود في أيار/مايو ٢٠٠١، حدد الاتحاد الأوروبي سياساته بشأن الإيدز. وقد نص على السياسات نفسها مرة أخرى في لوائح الاتحاد الأوروبي المتعلقة بأمراض الفقر، المعتمدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتعهدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصورة جماعية برفع مستوى المساعدة الإنمائية إلى ٠,٣٩ في المائة من إجمالي الناتج القومي بحلول عام ٢٠٠٦ كخطوة أولى صوب تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في ٠,٧ في المائة.

وفي هذا السياق ندرك وجود نظام رعاية صحية كفاء وفعال، يتمكن الجميع من الحصول على خدماته، يمثل أولوية مطلقة. ويقر الاتحاد الأوروبي بأهمية كفاءة عملية تخطيط عريضة تتناول قطاعا إثر قطاع، على صعيد كل بلد من البلدان يعمل فيها الشركاء من القطاع الخاص والقطاع العام معا، بما يكفل تنسيقا قويا بين المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف وأيضا بين وكالات الأمم المتحدة. وبدعم كامل من الدول الأعضاء والبرلمان الأوروبي، عملت

من العسير وصول حملات التوعية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى السكان المتضررين.

ونواجه أيضا التحدي المتمثل في المحافظة على مستوى عال من التوعية بين جيل الشباب، بالرغم من أن أمرا رئاسيا يقتضي الآن من كبار المعلمين قراءة رسالة عامة في الاجتماعات المدرسية مرة كل أسبوعين.

وأخيرا، فإنني لا بد من أن أبيّن أن بلدي ما زال يتطلب دعما قويا من المجتمع الدولي في المجالات التالية: الموارد الوافية للتنفيذ الفعال للإطار الاستراتيجي الوطني؛ والتخفيف الفوري لقوانين براءات الاختراع بغية السماح لأوغندا أو الشركات التي تتخذ من أفريقيا مقرا لها بأن تقوم بتصنيع أدوية رديفة مضادة للفيروس أرخص ثمنا؛ وأخيرا، بذل جهود لإنهاء الدعم الخارجي للإرهاب في شمال أوغندا، للتمكن من الوصول بالبرامج الوطنية للتوعية المتعلقة بالإيدز والرعاية والعلاج إلى السكان المتضررين.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أشكر النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في أوغندا.

أعطي الكلمة لمعالي السيد فرانكو فراتيني، وزير خارجية إيطاليا، الذي سيتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فراتيني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): سأقوم، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، بقراءة صيغة أقصر للبيان الكامل، الذي يجري تعميمه رسميا.

إننا نلتقي هنا اليوم لكي نستعرض مشكلة الإيدز في جميع جوانبها ونتصدى لها، ولنؤكد من جديد التزامنا العالمي ونطالب جميع البلدان بتعزيز الشراكة والتنسيق من أجل مكافحة الإيدز وإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على وجه العموم. واليوم لدينا إدراك مشترك بأن من مسؤولية المجتمع الدولي ألا يخطئ مرة أخرى الهدف المتمثل في تقديم المساعدة إلى الجميع.

ونظرا لخطورة الموقف، يشجع الاتحاد الأوروبي المانحين الآخرين على أن يجذوا حذوه.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد فيل غوف، وزير الخارجية والتجارة في نيوزلندا، ليتكلم بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ.

السيد غوف (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): بصفتي رئيسا لمنتدى جزر المحيط الهادئ، أتشرف بالكلام بالنيابة عن الأعضاء الممثلين في الأمم المتحدة، وهم استراليا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجمهورية جزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباس وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبلدي نيوزيلندا.

نظرا لوجود ٤٢ مليون شخص يعانون من آثار الفيروس/الإيدز، من الصعب التفكير في خطر أكبر منه على الرفاهة الدولية مدرج في جدول أعمال الأمم المتحدة

ومهمتنا اليوم هي النظر في ما حققناه بشأن الوفاء بتعهداتنا التي قطعناها قبل عامين، وكذلك في ما لا يزال يجب علينا تحقيقه.

وإذ ليس هناك دليل يذكر على تخفيض معدلات الإصابة، ولوجود مؤشرات تدل على أن المعدل العالمي للعدوى يمكن أن يزداد حيث يتسع مجال العدوى ليشمل منطقة آسيا - المحيط الهادئ وشرق أوروبا، يجب أن نولي قدرا أكبر من الاهتمام لمكافحة الفيروس/الإيدز.

وفي اجتماع منتدى جزر المحيط الهادئ الذي عقد الشهر الماضي في أوكلاند، أعرب زعماء المنتدى عن بالغ قلقهم إزاء الخطر الذي يشكّله الفيروس/الإيدز على التنمية في منطقتنا. وأكدوا أن وجود قيادة حكومية قوية، والالتزام بتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالفيروس/الإيدز من الأمور الأساسية في مكافحة وباء الفيروس/الإيدز.

المفوضية الأوروبية لاعتماد لوائح لتخصيص مبلغ ٣٥١ مليون يورو إضافي لبرنامج عمل الاتحاد الأوروبي لأربع سنوات. وقد خصصت المفوضية الأوروبية أكثر من بليون يورو إضافي لبرنامج العمل حتى الآن.

ويتابع الاتحاد الأوروبي كل خيار ممكن لزيادة توافر أدوية مكافحة الفيروس/الإيدز وزيادة إمكانية الاعتماد عليها. ويشمل ذلك إجراء المزيد من الأبحاث والتطوير، وتخفيض الأسعار ودعم المنتجين المحليين للأدوية ولا سيما العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات في أفقر البلدان. ويسعى التشريع الجديد للاتحاد الأوروبي لمنع إعادة استيراد الأدوية المخفضة الأسعار إلى داخل أوروبا وبالتالي تشجيع صناعة الأدوية على المشاركة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا الحاجة الملحة إلى تعبئة الموارد الدولية العامة والخاصة للصندوق العالمي والفنوت الأخرى التي تتصدى للفيروس/الإيدز والسل والملاريا، في الأجل الطويل، وعلى أساس مستدام ويمكن التنبؤ به. وأسهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٤٦٢ مليون دولار في الصندوق العالمي في ٢٠٠١ - ٢٠٠٢. وتعهد الاتحاد بمبلغ ٢٣٣ مليون دولار لعام ٢٠٠٣، ومبلغ ٩٦,٩ مليون دولار لعام ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، يقدر الاتحاد الأوروبي الدور الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة بوجه عام، ولبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوجه خاص. ويتطلب قيام صندوق قوي أن تكون الأمم المتحدة قوية. فدورا الصندوق العالمي ومنظومة الأمم المتحدة دوران يكمل أحدهما الآخر.

ومثلما تحدد في استنتاجات المجلس الأوروبي في تسالونيكى، يناشد الاتحاد الأوروبي كل دولة من الدول الأعضاء والمفوضية تقديم إسهامات كبيرة، على أساس طويل الأجل لتمويل الصندوق، الذي يبلغ الآن ٢,٥ بليون دولار.

منطقة المحيط الهادئ عطاء ناجحا للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ولتنفيذ برنامج إقليمي لمكافحة الإيدز تبلغ تكلفته ٦ ملايين دولار. وستكون هذه المبادرة وعدد من المبادرات الإقليمية التي يجري إعدادها، تدابير مهمة في الإسراع بالتصدي للفيروس/الإيدز في منطقة جزر المحيط الهادئ.

وقد شهدنا زيادة في الموارد التي يجري الإسهام بها لمكافحة الفيروس/الإيدز. بما في ذلك موارد من الحكومات الوطنية والمأنحين الثنائيين ومن خلال إنشاء صندوق الائتمان العالمي. ولكن تظل هناك أوجه قصور كبيرة. ويجب أن نواصل عملنا لضمان وجود موارد كافية لمكافحة الفيروس/الإيدز.

يرحب أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ بالاتفاق الذي عقد أخيرا بين بلدان منظمة التجارة العالمية لمساعدة البلدان النامية على الحصول على الأدوية بتكلفة تطبيقها لمكافحة المشاكل الخطيرة في مجال الصحة العامة، بما في ذلك الفيروس/الإيدز. إن ذلك لا يعتبر إنجازا هاما في مجال رعاية المصابين بالفيروس وعلاجهم فحسب، بل إنه يشكلّ عنصرا هاما في مكافحته. أضف إلى ذلك أن القرار يبيّن أهمية الشراكات بين القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والحكومات، والجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف.

لكن المسؤولية تقع على عاتقنا نحن. فمفتاح القضاء على هذا المرض، في نهاية المطاف، في يد القيادة السياسية. ونحن، بوجودنا هنا اليوم، ساهمنا جميعا في تعزيز الرسائل الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار S-26/2، المرفق). إن تحقيق بعض المبادرات اللازمة لن يكون أمرا سهلا. وعلينا، نحن السياسيين والقادة، الوفاء بالتزاماتنا بجعل العالم مكانا أكثر أمانا وسلامة بالنسبة لنا وللأجيال المقبلة.

ومع ذلك لم تسفر الجهود العالمية حتى الآن عما هو مطلوب. والتعهدات الدولية بتقديم الموارد هذا العام، كما ذكرنا الأمين العام هذا الصباح، أقل من نصف المبلغ المقدّر أن يكون مطلوبا سنويا للتصدي للوباء على نحو ملائم والبالغ ١٠,٥ بليون دولار. وفي بعض المناطق الخطيرة لا يزال هناك افتقار إلى القيادة الكفيلة بتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالفيروس/الإيدز كما ينبغي.

والفيروس/الإيدز مسألة تتعلق بحقوق الإنسان. وفي كثير من الأحيان تتحمل النساء والفتيات عبء الفيروس/الإيدز بقدر لا يتلاءم مع نسبتهم. ويجب أن نولي اهتماما خاصا للجماعات الضعيفة بما في ذلك المراهقون ويتامى الإيدز الذين كان الفيروس مدمرا لهم على نحو خاص. يجب أن نوفر لهم مستقبلا جيدا.

ويجب أيضا أن نعمل من أجل منع ووصم الأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز والتمييز ضدهم، وكذلك الجماعات التي تتعرض لمخاطر الإصابة على نحو متزايد. ويجب المزيد من العمل لتنفيذ سياسات عدم التمييز المبينة في الإعلان. وللتغلب على هذا المرض يجب أن نمكّن للمصابين به وأيضا الجماعات المعرضة بدرجة عالية لخطر الإصابة بالفيروس/الإيدز. وفي نيوزيلندا، وجدنا أن انحراط الأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز والأشخاص المعرضين للإصابة بدرجة أعلى في برامج الوقاية والتعليم والتوعية قد حقق نجاحا كبيرا.

ولا يقف الفيروس/الإيدز عند الحدود الوطنية. وهو بحكم طبيعته يقتضي استجابة دولية. ونيوزيلندا بوصفها رئيسا لمنتدى جزر المحيط الهادئ، ترحب بالنهج الاستباقي الإقليمي الذي اتبعته جزر المحيط الهادئ للتصدي للزيادة الكبيرة في معدلات العدوى بالفيروس/الإيدز في منطقة المحيط الهادئ. وبالعامل معا، قدم مؤخرا ١١ بلدا جزريا من بلدان

للدول الأعضاء فيها منصة لأعمال الرأفة والتعاون في العالم. ويجب أن تنطلق قيادة الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من هذه المنصة، ومن هذه القاعة بالذات. فعلى حد تعبير فاي واتلتون، لا ينجم من العاصفة الهوجاء سوى الريان الماهر.

أود أن أركز بوجه خاص على نقطتين اثنتين. الأولى أن هولندا تؤدي قسطها المناسب في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسنواصل القيام بذلك بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما قطاع الأعمال والمجتمع المدني. إننا ثنائي أكبر جهة مانحة تساهم في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والذي يقوم بعمل ممتاز. فهو يؤدي دورا حاسما وحفاظا في إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وهولندا تعتقد أن احترام حقوق الإنسان - ولا سيما حقوق المرأة - ينبغي أن يشكل وقودا لحربنا على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إننا نحارب هذا المرض بنجاح في بلدنا منذ عام ١٩٨٥، وقد تعلمنا أن الانتصار يتطلب استراتيجية ذات عناصر ثلاثة. أولها الإقرار بوجود المشكلة وكشفها علنا. والثاني توفير معلومات واضحة وعلمية عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والممارسات الجنسية المأمونة. أما الثالث فيتمثل في العمل مع الفئات المعرضة من مثليي الجنس، والعاملين في مجال الخدمات الجنسية، ومتعاطي المخدرات، والمهاجرين، والشباب والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك مع المجتمع المدني. وقد شكّلت تلك العناصر الثلاثة خلال سنوات عديدة نواة استراتيجية وطنية فعالة تركز على الوقاية لكنها تشمل أيضا الرعاية والعلاج. وبالطبع، نحن لا نزال غير راضين عن أنفسنا في هذا المجال.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أشكر سعادة السيد فيل غوف، وزير الخارجية والتجارة في نيوزيلندا. أعطي الكلمة لدولة الدكتور يان بيتر بالكينينده، رئيس وزراء مملكة هولندا.

السيد بالكينينده (هولندا) (تكلم بالانكليزية): بعد مضي سنتين على انعقاد الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما برح الوباء ينتشر في العالم كله انتشار النار في الهشيم. ففي كل دقيقة يصاب عشرة أشخاص بهذا المرض، تسعة منهم في البلدان النامية. إن حاجتنا إلى الالتزام بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أمسّ من أي وقت مضى، وليس بوسع أحد التنصّل من هذه المسؤولية. يجب أن تكون أولوية عليا لنا جميعا: على الصعيد الوطني، والدولي، وفي قطاع الأعمال التجارية، والحكومة والمجتمع. ومناقشة الدروس المستخلصة اليوم مسألة مهمة، لكن الأهم ما نقوم به غدا؛ إذ أن أفعالنا سيكون لها وقع أكبر من الكلام.

وإننا لفي أمسّ الحاجة إلى العمل في هذا المجال. فمعدركنا ليست مع هذا المرض فحسب، إنها حرب على جبهات عديدة، هي حرب الفقر، وعلى الجهل، وعلى التهميش، وهي حرب من أجل تمكين المرأة. فهذا الوباء لا يمكن السيطرة عليه إلا من خلال استجابة شاملة تشارك فيها قطاعات عديدة.

وينبغي أن تقوم استجابتنا أيضا على شراكة عالمية. وقد برهن احتواء المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس) على أهمية التعاون والتنسيق الدوليين وفعاليتها. فالنهج المتعدد الأطراف ينطوي على جدوى عملية واضحة. إن الخطر الذي يتهددنا يتجاوز الحدود القطرية، وعلينا في المقابل مواجهته من المنظور عينه. إن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي لا تعرف حدود. بالتالي يمكن أن توفر

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أشكر دولة الدكتور يان بيتر بالكينينده، رئيس وزراء مملكة هولندا ووزير الشؤون العامة فيها.

أعطي الكلمة لمعالي السيد جان بينغ، وزير الخارجية والتعاون والفرانكوفونية في غابون.

السيد بينغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أتشرف بتلاوة الرسالة التي كلفني فخامة الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون الذي حالت الظروف دون حضوره، بإبلاغها إلى الجمعية.

”سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن تمني بلدي غابون بانتخابكم رئيساً للدورة الحالية للجمعية العامة التي سيجري خلالها النظر في قضايا بالغة الأهمية، من بينها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يشكل موضوع هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

”فكما تدرك الجمعية، يوجد اليوم في العالم ما يربو على ٣٧ مليون شخص مصاب بفيروس الإيدز. وهذا الرقم يبيّن لنا بوضوح حجم المأساة التي يشكّلها هذا المرض بالنسبة للعالم بوجه عام، ولأفريقيا جنوب الصحراء بوجه خاص، حيث يعيش زهاء ٧٠ في المائة من مجموع المصابين بهذا المرض.

”ومع أن حالة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في غابون لا تدعو حتى الآن إلى الفرع الشديد، يظل خطر هذا المرض مدعاة للقلق نظراً لقلّة عدد سكان البلد.

”والحكومة، وعياً منها بالمأساة الاجتماعية التي من شأنها هذا المرض أن يسببها في غابون، جعلت مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

وقد قررنا مؤخرًا تعزيز سياستنا الدولية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التركيز بوجه خاص على أفريقيا. ويتمثل هدفنا في رفع مستوى القدرة المحلية والالتزام السياسي في البلدان المتضررة، إلى جانب تخفيف الإحساس بالوصمة التي تصحب مرض الإيدز، فضلاً عن معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين. ويشكّل التعاون مع الجهات المانحة الأخرى ركناً أساسياً آخر في هذه الجهود. فعلى سبيل المثال، اتفقت الولايات المتحدة وهولندا قبل فترة وجيزة على التعاون في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته وتقديم الرعاية بشأنه على الصعيد القطري، بدءاً برواندا وغانا.

النقطة الثانية التي أود التشديد عليها تتمثل في أن الإطار الأهم لسياستنا يكمن في توافق الآراء الدولي بشأن التنمية، الذي تم التوصل إليه في مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. وأحد هذه المؤتمرات تستحق الذكر بصفة خاصة، وهو المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤. وينبغي ألا ننسى، لدى تركيزنا على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ما تتسم به الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية من أهمية، بما في ذلك الخدمات المقدمة في هذا المجال. وعلينا أيضاً الاهتمام بحقوق المرأة، وهي المعرّضة أكثر من غيرها للإصابة بهذا الوباء.

لقد تمخضت السياسات الرشيدة والواقعية القائمة على العلم لا على التحامل عن بصيص من الأمل. إن باب الفرص ما زال مفتوحاً. لكنه سيغلق بسرعة تحتم علينا أن نتعاضد من أجل تحمل أعباء مسؤولياتنا. فعلى حد تعبير الفيلسوف والسياسي الانكليزي إدموند بيرك، ”إن السبيل الوحيد إلى انتصار الشر يكمن في تقاعس الخيّر عن العمل“. فلنف إدّن نحن الرجال الخيّر والنساء المتمكنات، بالتزاماتنا.

”يشكل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشكلة إنمائية حقيقية، وانتشاره في غابون يهدد بالقضاء على العديد من سكانه الشباب العاملين. وبغية إدامة المنجزات التي أحرزناها في إطار مكافحة تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قررنا أن ندمج جميع برامجنا العلاجية في قطاع الصحة العامة والقطاع الاجتماعي وبهذا نعزز نظامنا الصحي. وفي هذا الصدد، نقدر الدعم الفني والمادي الذي حظينا به من المجتمع الدولي في تنفيذ مختلف برامج العمل الخاصة بالإيدز.

”وبالرغم من جميع هذه الجهود فإن الموارد المتاحة قاصرة عن تغطية احتياجاتنا المتزايدة، حيث يشكل عبء مديونتنا الوطنية الكبيرة عقبة في طريق تعبئة الموارد الإضافية ولتصعيد عملنا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فسداد ديوننا يمتص نصف ميزانيتنا الوطنية. لذلك فإننا ندعو إلى المزيد من التضامن من قبل المجتمع الدولي في كفاحنا ضد هذا الوباء. وفي هذا الإطار، نرحب بما أعلنه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر إفيان في حزيران/يونيه عن أنهما سيقدمان مبلغ ١٥٠ مليون يورو و١٥٠ مليون دولار على التوالي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا.

”وفي نطاق هذا التضامن نشير أيضا إلى ما تم الاتفاق عليه مؤخرا. بمنظمة التجارة الدولية بشأن الأدوية. ونحن نثق أنه سيتم تبسيط الإجراءات والشروط الخاصة بتنفيذ هذا الاتفاق لتمكين جميع الدول النامية من الحصول على العقاقير الطبية.

من أولويات الصحة العامة. وتركز خطة عملنا على تعزيز قدرات مؤسساتنا، ولا سيما البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، وعلى تضافر جهود الروابط والمؤسسات غير الحكومية من أجل كفالة تنسيق الموارد وحشدتها وإدارتها بصورة أفضل.

”وتدعم سيدة غابون الأولى، السيدة اديث لوسي بونغو، رئيسة منظمة السيدات الأوليات الأفريقيات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، شخصيا العمل الوقائي الذي تقوم به الحكومة في مجال مكافحة هذا الوباء. وقد قامت حكومتنا بالتعاون مع الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الفنية التابعة لمنظمة السيدات الأوليات الأفريقيات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمنظمات الأخرى غير الحكومية، والقطاع الخاص، بتنظيم عدة حملات للتوعية - بما في ذلك في المدارس والسجون - واجتماعات وحلقات دراسية وبرامج إذاعية وتلفزيونية.

”وفيما يتعلق بعلاج المرضى والعناية بهم، قد قررت قبل عامين إنشاء صندوق للتضامن الوطني بميزانية سنوية تبلغ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي. وقد ساعدنا هذا الصندوق على الاهتمام بالمرضى وخفض تكاليف العلاج بالعقاقير المضادة للفيروس بنسبة ٨٠ في المائة ليتمكن الفقراء من الحصول عليه. بالإضافة إلى ذلك، وبمساعدة الصليب الأحمر الفرنسي قمنا بإنشاء خمسة مراكز للعلاج الخارجي، ونأمل أن تتمكن بحلول العام ٢٠٠٥ من زيادة هذا العدد في سائر أنحاء أراضينا الوطنية.

ويوجهها وينسقها، قد وُضع بمشاركة كاملة من طائفة واسعة من الأطراف المؤثرة بما في ذلك القطاع العام والخاص والمجتمع المدني واتحادات العمل. وقد صيغت سياستنا الوطنية بخصوص الإيدز بشكل يأخذ بعين الاعتبار توقعات الأهداف الإنمائية للألفية وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

تقدر الحكومة التنزانية كثيرا الثقة والدعم اللذين أظهرهما شركاؤنا الإنمائيين في جهودنا. وبينما نشدد على التنويه بالدعم الدولي لجهودنا ونشيد به، فإن تنزانيا تؤمن إيمانا قويا بأن التنسيق الجيد على المستوى الإقليمي أمر أساسي في مكافحة وباء الإيدز. ولذا فإن تنزانيا، انطلاقا من هذه الروح، هي من ضمن البلدان الأربعة عشر الأعضاء في الجماعة الإنمائية للاتحاد الأفريقي التي أكدت من جديد في مؤتمر ماسيرو التزامنا بتشديد مكافحة وباء الإيدز في منطقة الجنوب الأفريقي. وتنزانيا كذلك عضو في مبادرة البحيرات الكبرى الخاصة بالإيدز التي تركز على مكافحة الوباء في داخل الدول الأعضاء وعبر حدودها.

بالنسبة للرعاية والمساعدة والعلاج، أكملت حكومتنا بالتعاون مع شركائنا في التنمية الخطة الاستراتيجية الثانية الخاصة بالقطاع الصحي وكذلك استراتيجية القطاع الصحي الخاص بمكافحة الإيدز في تنزانيا. كما أعد مشروع خطة عمل لرعاية وعلاج حاملي المرض بالتعاون مع مؤسسة ويليام جفرسون كلينتون. وتهدف الخطة إلى تزويد حاملي فيروس الإيدز بالعقاقير اللازمة. كذلك نتوقع المساعدة من البنك الدولي في دعم المشروع التنزاني المتعدد القطاعات لمكافحة الإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والتدرن الرئوي والملاريا، وخطة رئيس جمهورية الولايات المتحدة الطارئة الخاصة بالإيدز. ونواصل تشجيع الشركاء الآخرين على المشاركة في دعم هذه المبادرات.

”إن فيروس الإيدز يجتم علينا جميعا أن نتحد اليوم لاستتصال هذا الوباء الذي يهدد بقاء البشرية“.

هذه هي الرسالة التي كلفني الرئيس عمر بونغو بنقلها إليكم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة لصاحب السعادة الأورابل جامايا ماريشو كيكويي وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد كيكويي (تنزانيا) (تكلم بالانكليزية): لقد اعترف السيد بنجامين ويليام مكابا رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، في خطابه الموجه إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمنعقدة في حزيران/يونيه ٢٠٠١، بأن المسؤولية الأساسية في الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تقع على عاتق كل دولة، وأن حكومتنا الوطنية ستأخذ زمام المبادرة وتحمل المسؤولية، كما ستعمل على زيادة الميزانية المخصصة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأكد من جديد التزام حكومتنا، ضمن أمور أخرى، بالعمل على زيادة الوعي، واجتناب جميع المعوقات الثقافية، وتخفيف الوصم والتمييز والقضاء عليهما، وتوفير العلاج والرعاية والمساعدة لضحايا المرض، وإدراج الإيدز في جميع أنشطة برامج التنمية بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.

حظيت مكافحة الإيدز في بلدي بالتزام سياسي قوي على أعلى المستويات. وقد تم إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الإيدز لتقود الاستجابات الوطنية المتعددة القطاعات والمنسقة جيدا. وفي أيار/مايو من هذه السنة، بدأ العمل بالإطار الاستراتيجي الوطني المتعدد القطاعات لمكافحة الإيدز. وهذا الإطار، الذي يحدد الاستجابة الوطنية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيد خوليو فرنك مورا وزير الصحة في المكسيك.

السيد فرنك (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تركزت سياسة المكسيك الوطنية في مجال مكافحة الإيدز على مبادئ الوقاية والرعاية الصحية الشاملة واحترام حقوق الإنسان والمشاركة النشطة من جانب المجتمع.

وتعد المكسيك واحدا من بلدان القارة الأمريكية التي سجلت أدنى معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. علاوة على ذلك، نجحنا في منع انتشار هذا الوباء في صفوف السكان عموما. ولم يأت ذلك نتيجة صدفة، بل بفضل استراتيجية وقائية اعتمدها بلدنا فور بروز الوباء. وقد أتاح التصدي للمشكلة في الوقت المناسب وبفعالية إحراز أوجه تقدم هامة، من قبيل القضاء على انتشار الفيروس عن طريق عمليات نقل الدم. علاوة على ذلك، شارفنا على القضاء على حالات انتقال العدوى قبيل الولادة أو بعيدا.

وعمدت المكسيك مؤخرا إلى إجراء تغييرين شديدي الأهمية على صعيد التشريعات. فقد قام الكونغرس، أولا، بإصلاح هيكل عميق قبل بضعة أشهر شمل إنشاء نظام عمومي للتأمين الصحي. ومن فوائد هذا النظام أنه يوفر الحماية المالية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من النفقات الباهظة للغاية التي كانوا يتكبدونها في السابق، فضلا عن ضمان الرعاية الشاملة لهم.

وسوف يجري في عام ٢٠٠٣ توفير العلاج بالحقن لأي مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو هدف كان أصلا قد حُدد للعام ٢٠٠٦. والغاية من ذلك ضمان أن يأتي العلاج والخدمات الشاملة على قدر واحد من الجودة الرفيعة.

لا يزال وصم الأشخاص المصابين بالإيدز والتمييز مشكلة، على الرغم من الجهود المبذولة لتحسيس المجتمع للتخلي عن ذلك. بالإضافة إلى التحسيس المستمر، تقوم الدول باستعراض تشريع ولوائح لمعالجة هذه المشكلة. وتبذل الجهود أيضا لإدراج المنظور الجنساني في جميع أنشطة البرامج والسياسات.

وفي حين أننا تمكنا من تحقيق تقدم متواضع في زيادة الوعي بين الشعب والمجتمع فيما يتعلق بالإيدز، فإن تغيير السلوك لا يزال بطيئا. ونتيجة لذلك، لا تزال الإصابة بالإيدز مشكلة. وإذا يبلغ معدل الإصابات ٨ في المائة، لا يزال الإيدز يشكل تهديدا يتطلب منا جميعا القيام بالمزيد من العمل.

وأود أن أختتم بياني مؤكدا لهذه الهيئة أن تنزانيا ملتزمة وثابتة العزم في هذا الصراع التاريخي لمكافحة الإيدز. وإني أحرؤ على هذا القول لأنه تتوفر - في الرئيس، وكامل حكومته، إضافة إلى القادة الوطنيين المتفاعلين والمجتمع المدني - القيادة الضرورية والإرادة السياسية والعزم على مواصلة الكفاح ضد هذا البلاء. وبالفعل تم اتخاذ بعض المبادرات، وأحرز تقدم ملموس، إلا أنه لا تزال أماننا تحديات هائلة.

وأعتقد كما يعتقد العديد من أبناء وطني، أننا من خلال وحدة الهدف والتضامن في العمل سنتمكن من حوض هذه الحرب والانتصار فيها. إننا جميعا، من شعوب وأمم وأقاليم، وقارات، وحكومات، ومؤسسات، أصحاب مصلحة لا نقبل التقسيم. ولذلك يجب أن يعمل الجميع معا في تضامن ودعم متبادل. ومن الممكن تحقيق ذلك إذا ما اضطلع كل منا بدوره.

كلفة لمصلحة الأشخاص الذين يحتاجون إليها في أقل البلدان نمواً.

إن المكسيك اليوم هم بدخولها مرحلة جديدة في إطار مكافحة هذا الوباء. ففي حين أن الإصلاحات القانونية والسياسات التي تم تنفيذها قد أوجدت الظروف اللازمة لكفالة التحرك بفعالية في مجالي الوقاية والرعاية الشاملة، لا بد من مواصلة دعم الجهود الرامية إلى العمل بقوة على التصدي لأي مظهر من مظاهر الوصم أو التمييز أو انتهاك حقوق الإنسان التي تمس المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الفئات الضعيفة الأخرى. وسوف تعتمد الحكومة المكسيكية إلى تعزيز الإجراءات التي تكفل إحراز تقدم في تلك المجالات، وتدعيم المنجزات التي سبق تحقيقها.

والمكسيك مقتنعة بأهمية التعاون الإقليمي والدولي، ونحن نود في هذا الصدد إتاحة مؤسساتنا العامة والخاصة لتدريب الموارد البشرية على شؤون الرعاية الصحية، وإسداء المشورة الفنية في صياغة المؤشرات التي تتيح لنا في الوقت نفسه تقييم أثر الوباء وقياس حجم التصدي العالمي له.

وسوف تبقى المكسيك أبوابها مشرعة على العالم أجمع، مفسحة المجال كاملاً أمام الراغبين في دخول البلد والخروج منه بدون ممارسة أي نوع من أنواع التمييز. وإننا مستعدون لأداء دورنا بمسؤولية في المعركة التي يخوضها العالم ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي معركة تصب أيضاً في مصلحة التنمية والسلام وكرامة الإنسان.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد ألكساندر داونر، وزير خارجية أستراليا.

السيد داونر (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): شكّل

إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي صدر في حزيران/يونيه ٢٠٠١ عن ١٨٩ بلداً نقطة تحوّل في أسلوب تصدي العالم لهذا الوباء. فقد بات لدينا

ثانياً، أقر الكونغرس تعديلاً دستورياً وسنّ قانوناً خاصاً يحظر جميع أنواع التمييز، بما في ذلك التمييز المتصل بالميل الجنسي وبالظروف الصحية عموماً، ولا سيما التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس الإيدز.

وكجزء من استراتيجية الجيل الثالث من برامج الرصد المستندة إلى مؤشرات محددة لتقييم التقدم المحرز في مجال مكافحة التمييز إعمالاً لحقوق الإنسان، أجريت في بلدنا في عام ٢٠٠٣ دراسة استقصائية لظاهري الوصم والتمييز المرتبطتين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وإلى جانب توعية عامة السكان عن طريق وسائط الاتصالات، سوف نعمل في السنوات المقبلة على تعزيز استراتيجياتنا الوقائية التي تستهدف المثليين من الرجال والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بواسطة الحقن والنساء العاملات في تجارة الجنس. وسوف يجري تنفيذ هذه الأنشطة جميعها بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني.

وأود أن أنوّه بالمشاركة الحماسية والبناءة للمجتمع المدني والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صياغة وتنفيذ السياسات العامة بهذا الشأن. وسوف نواصل توفير الدعم النشط لإنشاء أفرقة عمل في بلدنا وفي سائر بلدان أمريكا اللاتينية تروجاً لتبني سياسات وقائية عامة لمصلحة المثليين من الرجال.

أما على الصعيد الدولي، فقد لعبت المكسيك دوراً نشطاً في مكافحة الإيدز. ونود أن ننوّه بأننا شاركنا إلى جانب تسعة بلدان من أمريكا اللاتينية في المفاوضات الأخيرة التي أفضت إلى خفض كلفة الأدوية والفحوص المخبرية بنسبة كبيرة. كذلك، سوف تبادر المكسيك، استناداً إلى الاتفاقات التي تم إبرامها مؤخراً في إطار منظمة التجارة العالمية، إلى تشجيع إنتاج عقاقير بديلة رخيصة الجودة أقل

احتمال تحوّل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بؤرة أخرى من بؤر الوباء تضاهاى أفريقيا. فهذه المنطقة تشهد اليوم ٧,٢ مليون حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن تعرّض حوالي ٣ ٠٠٠ شخص آخرين فيها يوميا للإصابة بهذا المرض. وحتى البلدان الجزرية الصغيرة الواقعة في المحيط الهادئ لم تسلم من هذا الوباء. ففي بابوا غينيا الجديدة، يعد الإيدز والأمراض المتصلة به اليوم السبب الرئيسي لحالات الوفاة المسجلة في مستشفى بورت مورسي العام.

وقد بذلت أستراليا جهودا حثيثة من أجل تحقيق توافق حيال مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإيجاد حلول إقليمية لها. فاستضفت قبل عامين اجتماعا وزاريا إقليميا في ملبورن اتفق خلاله الوزراء على ضرورة وضع استراتيجيات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتسنى لهم منذ ذلك الحين تحديد خطوات عملية للتحرك، وشرعوا في إقامة شراكات، من بينها منتدى قادة آسيا والمحيط الهادئ المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية.

وفي عام ٢٠٠٠، باشرت أستراليا بتنفيذ مبادرة عالمية لمكافحة الإيدز بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لمدة ست سنوات. وقد ناهز إنفاقنا حتى الآن ٨٥ مليون دولار صرفت على أنشطة ترمي إلى الحد من معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ونعد اليوم إحدى الجهات المانحة الرئيسية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ من حيث حجم التعهد والإنفاق. وسوف نعد العام المقبل إلى مراجعة سياستنا المتعلقة بفيروس الإيدز والتنمية بحيث تراعي التحولات التي تطرأ على طبيعة الوباء والأثر المترتب عليه.

ومن الواضح أن مسألة الوصول إلى العلاج ستظل تشغل حيزا مركزيا في جميع البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ففي البلدان النامية، يحتاج ملايين

مخطط عمل واضح الأهداف ذو تسلسل زمني محدد. ونحن اليوم بحاجة إلى إجراء جرد لما حققناه من إنجازات وتحديد التزامنا بالتصدي لهذا الوباء المدمر.

لقد أورد من جديد تقرير الأمين العام السنوي عن متابعة إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصفا لحجم التحديات التي نواجهها جميعا. ولا شك في أن هذا الوباء ماضٍ في تمزيق نسيج المجتمع، مشكّلا في الوقت نفسه تهديدا للتنمية الاقتصادية في بلدان بل وقارات برمتها، وبوجه خاص في أفريقيا. لكن الأمل لم يخب بعد. فقد برهنت حكومات بعض أكثر البلدان تعرضا للوباء، مثل أوغندا والسنغال والبرازيل، على جدوى اتباع نهج شامل إزاء مكافحة هذه الآفة العالمية.

أما بالنسبة لنا نحن في أستراليا، فقد أدت الجهود الوطنية المتضافرة المبذولة على مدى عقدين من الزمن في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى تحقيق إنجازات حقيقية في مجال السيطرة على هذا الوباء. فقد طرأ انخفاض نسبي على حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدنا بحيث باتت لا تتجاوز واحدا في كل ١ ٥٠٠ نسمة. وتعمل الحكومة والجماعات المنكوبة والأوساط الطبية والعلمية والصحية جنبا إلى جنب على معالجة سبب هذا المرض، والحيلولة دون تفشيه، وتوفير الرعاية للمصابين به والاهتمام بالفئات المعرضة أكثر من غيرها لخطر الإصابة بهذا المرض.

وبديهي أنه لا يوجد في العالم بلد واحد - ولا حتى أستراليا - قادر على أن يظل بمأمن من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فالمشكلة تتجاوز الحدود الوطنية واختراق هذا الفيروس لها يحتم تضافر جهود دولية في سبيل مكافحته.

إن أستراليا تحتل الصدارة في سياق الجهود المبذولة من أجل احتواء الفيروس/الإيدز في منطقتها. وما يشغل بالنا

السيد توكايف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية):
أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري للأمين العام لعقده هذه الجلسة ذات الأهمية التاريخية، وأن أعرب عن تهنئتي لرئيس الجمعية العامة على انتخابه بالإجماع لهذا المنصب الرفيع.

لا شك في أن مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد أصبحت تشكل تحدياً لا يؤثر في الصحة فحسب بل يؤثر أيضاً في أمن الكثير من بلدان العالم. لذلك يتطلب حل هذه المشكلة بشكل مناسب أن يأخذ المجتمع الدولي بنهج شامل ومنسق. ويدل إعلان الأمم المتحدة بمناسبة الألفية وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الصادر في عام ٢٠٠١ أن قادة العالم، لإدراكهم حجم الكارثة، قد قطعوا على أنفسهم التزامات شاملة بوقف انتشار هذا الوباء ووضع الأساس لبذل الجهود من أجل الحد من تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على سكان كوكب الأرض. ويمكن أن تعدّ جلسة اليوم الرفيعة المستوى بالتأكيد خطوة بالغة الأهمية لمتابعة الوفاء بتلك الالتزامات.

وفي أوائل التسعينات، تأثرت كازاخستان كغيرها من بلدان العالم بمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالرغم من أن نسبة الإصابة بالإيدز في البلد تعد منخفضة نسبياً، ندرك جيداً أنه بدون المشاركة الكثيفة من التعاون الدولي بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية، سيؤثر هذا المرض الكارثي تأثيراً خطيراً على الاستقرار الداخلي في كازاخستان، وهو أمر يتصدر أولويات برنامجنا السياسي. لهذا السبب اعتمدت كازاخستان تشريعاً بشأن الإيدز، ينص على تدابير وقائية تتخذها الحكومة ويضمن الحقوق الأساسية للمصابين بهذا المرض. وتمارس اللجنة الوطنية للتنسيق بشأن الإيدز التي أنشئت منذ ثمانية أعوام عملها الآن بشكل كامل. وقد أدى الأخذ بنهج متعدد الجوانب لمواجهة فيروس

البشر المصابين بالإيدز إلى علاج فوري بالعقاقير، لكن القادرين على تحمل تكلفة عقاقير مضادات الفيروسات التي قد تطيل أعمارهم سنوات طويلة لا تفوق نسبتهم ١ في المائة.

ولهذا السبب رحبت أستراليا بالاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه الشهر الماضي في نطاق محادثات منظمة التجارة العالمية بشأن تمكين البلدان الأكثر فقراً من الحصول على الأدوية بأسعار مقبولة. فهو اتفاق ينقذ الحياة ويبعث آملاً حقيقياً في نفوس الملايين ممن يحتاجون اليوم إلى المساعدة.

والتحديات التي تشكّلها مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هائلة، ولكن الفرص المتاحة لم تكن قط أعظم مما هي عليه الآن. ومن الممكن إحراز تقدم حقيقي. ويجب أن نواصل العمل على بناء زخم في التصدي العالمي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والقيادة شيء حيوي، القيادة من جانب الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. فبدون القيادة لا يمكن تحقيق النصر في الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتؤكد أستراليا اليوم مجدداً تأييدها لأولويات العمل الواردة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونجدد التعهد الذي قطعناه على أنفسنا بالعمل مع كافة الجهات المعنية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وشركاؤه في منظومة الأمم المتحدة، على مواجهة واحد من أهم تحديات القرن الحادي والعشرين.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد كاسمير هومارت توكايف، وزير الخارجية في جمهورية كازاخستان.

أمرا في المقام الأول من الأهمية. ويتعين علينا أن نقول صراحة وبإخلاص إنه بدون تقديم المساعدات المالية والتثقيفية للبلدان الأكثر تضررا سيكتسب الوباء أبعادا عالمية، فيشكل خطرا داهما على مستقبل الأجيال المقبلة. وليس من قبيل المبالغة أن نقول إن مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتطلب اهتماما لا يقل عن الاهتمام الموجه لغيرها من المسائل الخاصة بالأمن الدولي، كالتنشر أسلحة الدمار الشامل والإرهاب.

وأرى أن هذا التجمع البالغ التمثيل يتيح لنا فرصة لتبادل الخبرات وتبادل الآراء حول الكيفية التي نواجه بها هذا التحدي على نحو مشترك وفعال من أجل مستقبل أفضل لجميع بلدان العالم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أعطيت الكلمة لصاحب المعالي السيد حبيب مبارك، وزير الصحة العامة في تونس.

السيد مبارك (تونس): إنه لمن دواعي السعادة والاعتزاز أن أحظى بشرف قراءة كلمة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، في هذه الجلسة رفيعة المستوى، التي تعقدها منظمة الأمم المتحدة في نطاق متابعة تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المعتمد خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المنعقدة لهذا الغرض في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونية ٢٠٠١.

”يطيب لي أن أتوجه إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، وإلى مساعديه بأخلص عبارات التقدير للاهتمام المتزايد الذي ما انفكوا يخصّون به مشاغل الشعوب، ودعمهم المتواصل لمسيرة النماء والتقدم لمختلف البلدان.

نقص المناعة البشرية/الإيدز، الأمر الذي أصبح ممكناً نتيجة للنمو الاقتصادي السريع في بلدي خلال السنوات الأربع الماضية، إلى القيام باستجابة وطنية تجاه هذا الوباء على أعلى المستويات في الحكومة. وأدجت تدابير الوقاية من الإيدز في خطة استراتيجية للتنمية في جمهورية كازاخستان خلال الفترة التي تنتهي في عام ٢٠١٠. وقد أعدت أجهزة الحكومة الرئيسية برامج استراتيجية مفصلة تتركز على تخصيص الاعتمادات المناسبة من الموارد المالية المتاحة.

ومما كفل النجاح في التغلب على مشكلة انتشار هذا الوباء في بلدي الشراكة القوية التي عقدها الحكومة مع القطاع غير الحكومي والمنظمات الدولية، مضافا إليها الالتزامات المناسبة التي قطعتها الحكومة على نفسها. فساعدتنا تلك الجهود المبذولة على الصعيد الوطني في إعداد اقتراح ترتب عليه الحصول على منحة قدرها ٢٢,٤ مليون دولار لمدة خمس سنوات من الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وترمي الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني الآن بصفة رئيسية إلى التقليل من ضعف الفئات الشديدة التعرض للخطر وتعزيز حمايتها. وأصبح هذا ممكنا من خلال توفير المعلومات الكافية وسبل الحصول على لوازم الوقاية الضرورية وخدمة الرعاية الصحية. ويجري بذل جهود جديدة لضمان توافر الوعي لدى السكان بصفة عامة ولتثقيف الشباب. وهيئة كازاخستان مناخا قانونيا وعماما يؤدي إلى حماية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذين تبين تعرضهم بصفة خاصة للتمييز والتهميش.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل خطرا حقيقيا يتهدد جميع البلدان ويتطلب رؤية وفهما عالميين، يسانداهما إرادة سياسية حقيقية وتضامن عالمي. وفي هذا الصدد، يعد الالتزام القوي من جانب البلدان المتقدمة النمو

”وإننا نسجل بارتياح، ما تم إنجازه في مدة وجيزة لتنفيذ بنود هذا الإعلان بما يعث الأمل والتفاؤل، سواء لما توفره المنظومة الدولية من دعم فني ومادي للجهود التي تبذلها الدول، ولا سيما الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، أو من خلال ما قامت به بلدان عديدة؛ وخاصة أكثر البلدان تضررا من وباء الإيدز، من مراجعة لسياساتها الصحية، ووضعها خططاً واستراتيجيات للمكافحة واضحة ومدروسة تعتمد على العديد من الشركاء والمساهمين وعلى تسهيل انتفاع عدد كبير من المصابين بالإيدز بالرعاية الصحية الملائمة، والعلاج اللازم.

”ويطيب لنا أن نغتني هذه الفرصة للتنبؤ به بالقرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة التجارة العالمية والقاضي بالموافقة على تحرير تداول الأدوية الرديفة، الذي نعتبره خطوة تدعم هذا الإعلان باعتبار أنه سيمكّن البلدان النامية من الحصول على الأدوية بأسعار مطابقة، وسيساعدتها حتماً على الحد من انتشار الأمراض المعدية.

”رغم استقرار المؤشرات الوبائية الخاصة بالإيدز في بلادنا في مستوى منخفض نسبياً، فإننا أكدنا في كل المناسبات وعلى جميع المستويات الدولية والإقليمية التزامنا بإعطاء هذا الموضوع الأهمية القصوى وبمواصلة المجتمع الدولي في مقاومته لهذه الآفة.

”وقد عملنا، منذ أن ظهرت بتونس في أواخر سنة ١٩٨٥ أولى حالات الإصابة بفيروس الإيدز، على وضع برنامج وطني لمكافحة هذا المرض

”كما يطيب لي أن أشيد بالدور الكبير الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في مكافحة الإيدز، وبتخصيصها هذا اليوم من الجلسات العامة لمتابعة تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو ما يؤكد مرة أخرى الأهمية التي أصبحت توليها المجموعة الدولية لمكافحة هذه الآفة الرهيبة.

”وإن تونس تبارك في هذا الصدد الأهداف النبيلة لإعلان الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة ومعالجة تفشي الأمراض المعدية. وفي هذا الإطار يسعدني أن أذكر بما رسمناه منذ تحول السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ من توجهات ثابتة أدرجت ضمن أولوياتها تكريس حقوق الإنسان في شتى أبعادها وفي مفهومها الشامل، بما في ذلك مقاومة الجهل والفقر والمرض.

”إن ما ورد في تقرير الأمين العام (A/58/184) حول عدد الأشخاص الحاملين لفيروس الإيدز، والمقدر بحوالي ٤٢ مليون فرد، والمتوقع أن يتضاعف خلال هذا العقد، يدعونا جميعاً إلى تكثيف الجهود، وتعزيز التعاون والتنسيق لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من انتشار عدوى الإصابة بهذا الفيروس، خاصة وأن هذه الآفة تستهدف بالدرجة الأولى الشريحة المنتجة في مجتمعاتنا.

”وهو ما يؤكد اعتقادنا بأن مكافحة الإيدز تعتبر شكلاً من أشكال مكافحة الفقر والتخلف. الشيء الذي يحتم علينا الانخراط بكل جد في هذا التوجّه الدولي والالتزام المطلق بهذا الإعلان وببراميه السامية.

للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واعتماد إعلان الالتزام الذي مهد الطريق إلى مؤتمر الدوحة وإلى الاعتراف بأن مصلحة الصحة العامة لا يمكن أن تعيقها الاتفاقات التجارية. والسؤال الذي يجب أن نواجهه اليوم هو ما مدي التقدم الذي أحرز في التعامل بحسب مع أسوأ الأوبئة مطلقاً في العالم. ومن الواضح أن هذا ليس سؤالاً بلاغياً. فهناك أرواح تفتقد، وأسر تدمر، ويبدو أن الأمل اختفى من أعين المتضررين. وما لم يأخذ المرض أو الموت تكاد تأخذه بالتأكيد الوصمة الاجتماعية والتمييز. إن أوجه عدم المساواة والظلم آخذة في ازدياد.

وفي الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأولية الذي عقد في ألما - آتا، من الجدير بالتذكر أن الصحة حالة من الرفاه البدني والعقلي والاجتماعي الكامل، وحق أساسي من حقوق الإنسان وبالتالي، هي هدف اجتماعي عالمي النطاق يقتضي تحقيقه عملاً متضافراً من القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن القطاعات الصحية.

إن جميع عناصر تعريف مؤتمر ألما - آتا للصحة مهمة. فهي حق أساسي من حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، المرضى والذين على فراش الموت، والفقراء والذين يعانون من المجاعة، وهي ليست فقط للقلة المحظوظة. وهي هدف اجتماعي عالمي النطاق، بمعنى أعمق من الأهداف الإنمائية لألفية الأمم المتحدة، وربما بصورة أكثر إقلاقاً، إنها مسؤولية الجميع. إن الوقاية والرعاية والدعم والعلاج كلها تقفز إلى الذهن لدى التعامل مع أحد الأوبئة. ولكن من واجبنا أيضاً أن نحشد قوانا للتخلص من الوصمة المرتبطة بالإيدز ومكافحة جميع أنواع التمييز.

ومن المستصوب التأكيد على أهمية توفير سبل الحصول الشاملة على الرعاية والدواء. وقد واجه الإنسان

سرعان ما عززناه بإنشاء لجنة وطنية تضم كل الشركاء المعنيين بمكافحة هذا الوباء من هيئات حكومية، ومنظمات وجمعيات غير حكومية، ووسائل إعلام.

”وبفضل هذا النهج تسنى لنا أن نحقق العديد من النتائج الإيجابية، من أهمها: أمان سلامة نقل الدم، ومجانبة الكشف المخبري، والعناية بالمصابين بما في ذلك توفير العلاج الثلاثي والرعاية الاجتماعية والنفسية.

”إننا نجدد تأييدنا للإعلان الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠١ عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. كما نجدد التزامنا بتنفيذ ما تبعه من قرارات عملية. ونؤكد مرة أخرى مؤازرتنا المطلقة لما يبذله المجتمع الدولي من جهود في سبيل الحد من انتشار عدوى الإيدز. كما نؤكد سعينا إلى مكافحة الفقر، ونحث المنظومة الدولية على مساندتنا في هذا المجال، وندعو إلى دعم الصندوق العالمي لمكافحة نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، بتوفير الأدوية اللازمة لجميع الشعوب، خاصة أقلها نمواً، والاستجابة لطامح شعوبنا المشروعة في الصحة والرفاه.

”وقفنا الله في سعينا إلى تحقيق ما فيه خير البشرية جمعاء“.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أشكر وزير الصحة العمومية في جمهورية تونس على بيانه.

أعطي الكلمة لمعالي السيد أومبرتو كوستا، وزير الصحة في البرازيل.

السيد كوستا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): لقد مر عامان منذ عقد الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالروسية): أشكر وزير الصحة في البرازيل على بيانه. لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة في هذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين بعد ظهر هذا اليوم في الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

في الماضي الكثير من الأوبئة التي لم تكن توجد لها أدوية. وهذه ليست الحالة بالنسبة للإيدز. فقد مكّن النجاح الكبير للأدوية المضادة للفيروس الناس من أن يعيشوا حياة عادية وكريمة. هل يمكننا أن نستمر في فعل ذلك إذا كانت تكلفة الدواء فوق الطاقة؟

إننا في البرازيل، ننتج بعض الأدوية المضادة للفيروس، وفي الماضي استطعنا تخفيض تكلفة الأدوية المستوردة من خلال مفاوضات منصفة. ونحن نسلم بأهمية تشجيع الاختراع والابتكار في مجال الأدوية. ونحترم جميع الاتفاقات المبرمة في ذلك المجال، بيد أننا لن نتردد في استخدام كل الإجراءات وأوجه المرونة المتاحة بغية تخفيض الأسعار وتوفير الأدوية الأساسية.

وعندما نقول إن الصحة هدف اجتماعي عالمي النطاق يجب أن نكون جادين وأن نترجم الكلمات إلى عمل. لقد أسهمت البرازيل في إيجاد الحل الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء فيما يتعلق بالفقرة ٦ من إعلان الدوحة وشددت على أن الإعلان يمثل بياناً متكاملًا ويتعين احترامه بكامله. وتقدمت البرازيل ببرنامج للتعاون الدولي بشأن الإيدز مع عشرة من البلدان النامية من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا بغرض تطوير الموارد البشرية ونقل التجارب الناجحة والتبرع بالأدوية المضادة للفيروس لعدد ثابت من المرضى.

ولقد وصلنا إلى المرحلة التي يتعين علينا فيها أن نواجه مسؤوليتنا في التعامل مع تحقيق شعار الصحة للجميع والتمكّن من إيجاد استجابة إنسانية لبلوى وباء الإيدز. وبعد عدة أعوام من الآن سيتساءل الناس عما فعلناه لمكافحة ذلك الوباء. فلنتحرك للبحث عن إجابة قبل فوات الأوان، لأننا إذا خسرنا هذا الكفاح فإن ما نخسره هو الحياة نفسها.